وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة في الجزائر الفترة 2000- 2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:
عشيط لبنى

تحت إشراف الأستاذ:
ضيف أحمد

لجنة المناقشة:

د/ اوعيل ميلود.....رئيسا
د/ ضيف احمد.....مشرفا
د/ مولاي بوعلام.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017.

تشكرات

الحمد لله على سابغ نعمه، و الشكر لله سبحانه على وافر آلائه، الحمد لله الذي بلغنا مرادنا، الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

نحمده جلّ في علاه أن أمدني القوة و الصبر على أن أتممت هذه المذكرة التي آمل أن تكون مرجعا يستفاد منه.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "ضيف أحمد" الذي ساعدني في إنجاز هذه المذكرة و تقديمه للنصائح.

إلى الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم و نهلنا من فضل علمهم حفظهم الله.

إلى القائمين على المكتبة آكلي محند أولحاج و نشكر خاصة العاملة بالمكتبة قاسمي على تفهمها و إعطائنا كل المعلومات المتعلقة بالدراسة و نشكر كل من أمد لي يد العون كيفما كان و تحمس لهذه الدراسة.

في الأخير أشكر دفعة سنة ثانية ماستر 2018 اقتصاد نقدي و بنكي و أتمنى لهم التوفيق في الدراسات القادمة.

إهداء

و لئن شكرتم لأزيدنكم

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم و وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم و المعرفة

إلى أعز إنسان في الوجود أمي أطال الله في عمرها

إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي

إلى من كان رمز القوة و النقاء، إلى من كان قدوتي في التربية و الأخلاق أبي حفظه الله.

إلى أخي أمين و زوجته إيمان و ابنهما براء عبد المؤمن

إلى أختي سلمى و زوجها زهير و ابنهما محمد رسيم

إلى أختي مروى حفظها الله و رعاها من كل شّر

إلى جميع الأصدقاء: أمال، نوال، أمينة و غنية و خاصة إبتسام التي ساعدتني في إنجاز هذه المذكرة.

إلى من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي.

ملخص:

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي، الرامية إلى معالجة الاختلالات التي تخزي الاقتصاد الوطني، و قد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري و تطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني و التنظيمي من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، و محاولة جعلها أكثر استقرارا و في مستويات مقبولة، و التي من أبرزها تخفيض معدلات البطالة و التي تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
تشكرات	I
إهداء	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول و الأشكال	VI
مقدمة	أ - ث
الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	3
المطلب الأول: المحددات و المقومات الأساسية للاستثمار	7
المطلب الثالث: مجالات و مخاطر الاستثمار	9
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثاني: أشكال و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الثالث: مبادئ و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و أهم آثاره	26
المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	26
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	33
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: مدخل نظري حول ظاهرة البطالة	
تمهيد	37
المبحث الأول: مفهوم البطالة وفقا للنظريات الاقتصادية و تطورها	38
المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك	38
المطلب الثاني: البطالة عند كينز	40

المطلب الثالث: البطالة وفقا لمنحنى فيلبس	42
المطلب الرابع: البطالة عند ماركس و النيوكلاسيك	44
المبحث الثاني: أنواع البطالة و مسبباتها و أهم آثارها	46
المطلب الأول: تعريف و قياس البطالة و أنواعها	46
المطلب الثاني: أسباب البطالة و آثارها	51
المطلب الثالث: علاج البطالة	54
خلاصة الفصل الثاني	55
الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائر	
تمهيد	57
المبحث الأول: تحليل الاستثمار الأجنبي في الجزائر	58
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر	58
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	67
المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	70
المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر	74
المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر	74
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016	76
المطلب الثالث: ترتيبات مكافحة في الجزائر	78
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016	81
المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائر	81
المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة	85
خلاصة الفصل الثالث	87
الخاتمة	89
قائمة المراجع	91

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية و الناتج الداخلي الخام في العالم %	15
02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016	70
03	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية 2002 – 2016	71
04	يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة الممتدة 2002 – 2016	72
05	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016	76
06	حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر	81
07	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016	82
08	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي حسب الأقاليم	84
09	الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر	85
10	توضيح العلاقة بين البطالة و الاستثمار	86

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نشوء البطالة في حالة جمود الأجور	38
02	دالة العمل عند كينز	41
03	منحنى فيلبس	42
04	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016	83

مقدمة

مقدمة:

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم منها كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبتت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلب الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها، و هكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية، و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية و منها الجزائر التي أصبحت ترى فيه أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، و يشيد الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمته الفعالة و دوره الأساسي في المدين المتوسط و الطويل على تحقيق التنمية المستهدفة و القابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات نمو الناتج، خلف فرص العمل، نقل التكنولوجيا الحديثة، توريث نظم التسيير المتقدمة، ترقية أداء العنصر البشري ، تحفيز النشاط التصديري و دعم القدرات التنافسية، إذ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول أهمها مشكلة البطالة و المساهمة في تنمية قطاعات الحيوية كالصناعة و الزراعة و السياحة و قطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية.

و من أجل الظفر بالإيجابيات التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر في مقدمتها ارتفاع حدة البطالة، و التي يمكن معالجتها بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة لامتصاص القدر الأكبر منها، تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة. و استخدام العديد من الضمانات لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1. إشكالية الدراسة:

فعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016؟

2. الأسئلة الفرعية:

من خلال طرح هذه الإشكالية نحاول طرح بعض الأسئلة الفرعية و التي يمكن الإجابة عنها من خلال بحثنا و التي تتضمن:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ و ما هي أهم نظرياته؟
- هل المناخ الاستثماري في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر؟

3. فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة نصوغ الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج إيجابية للدول المضيفة مقارنة للتدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي.
- يساعد مناخ الاستثمار في الجزائر على تحفيز و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة في الجزائر.

4. أسباب اختيار الموضوع:

تكمن الأسباب الدافعة لاختيار الموضوع محل الدراسة غلى أسباب ذاتية، و موضوعية:

❖ أسباب ذاتية:

- محاولة البحث عن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان قد ساهم في الحد من البطالة في الجزائر.
- يعتب الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة بالنسبة للجزائر التي تقيس مرحلة التحولات الاقتصادية.

❖ أسباب موضوعية:

- الاهتمام المتزايد للدول النامية باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تركيز على أهمية توظيف الموارد المالية في مشاريع تنموية و التي أغليها تكون في شكل مدخرات.

5. أهداف الدراسة:

إن الغرض من دراسة هذا الموضوع يندرج ضمن تحقيق الأهداف التالية:

- عرض و تقديم الإطار الفكري و النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون.
- تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.
- إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص نسبة البطالة.

6. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى الدول المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية و إكسابها مهارات الإنتاج و التسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

7. منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصف و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره في تخفيض معدلات البطالة، و كذا تمت الاستعانة بالبرامج الإحصائية SPSS لقياس معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في الفترة محل الدراسة.

8. دراسات سابقة:

أ. سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالجدول النامية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، و جاءت إشكاليتها كالتالي: ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية؟

و هدفت إلى تبيان تأثير جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهم متغيرات الصناعة في اقتصاديات الدول النامية بتحليل معطيات و إحصائيات لهيئات و مؤسسات رسمية. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تعرضها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية، مع تقديم لواقع المناخ الاستثماري بالدول النامية. و من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي وسيلة في بناء إستراتيجية الدول التنموية على المدى الطويل.

ب. بن عيشى عمار، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010، مقالة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2010 و جاءت إشكاليتها كالتالي: ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؟ و ما هي العلاقة الإحصائية القائمة بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مستويات البطالة بالجزائر؟

و هدفت إلى التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010، و التعرف على واقع مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري و الحلول الكفيلة بتقليصها.

9. صعوبات البحث:

إن الصعوبات التي واجهتها في هذا البحث تتمثل في:

- ضيق الوقت مما صعب علينا تجميع المعلومات المتعلقة بالدراسة.
- صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية و هذا يخص الجانب التطبيقي.

10. تقسيمات البحث:

لقد اقتضت الدراسة إلى تقسيم البحث إلى ثلاث فصول و ذلك كما يلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول الاستثمار أما المبحث الثاني ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، و المبحث الثالث النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و أهم نظرياته، حيث تداول في كل مبحث مطلب و في كل مطلب فرع.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان مدخل نظري حول ظاهرة البطالة فقد تم تقسيمه إلى مبحثان، غذ تم التطرق في المبحث الأول مفهوم البطالة وفقا النظريات الاقتصادية و تطورها، المبحث الثاني أنواع البطالة و مسبباتها و أهم آثارها.

الفصل الثالث: خصصناه لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016 و تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المبحث الثاني واقع البطالة في الجزائر، المبحث الثالث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 2016.

الفصل الأول:

مدخل إلى

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية و يعد من ضمن القضايا المطروحة للنقاش على مستوى الهيئات الدولية المتخصصة.

و قد زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كواحد من أهم مصادر التمويل الخارجي بعد تراجع الأشكال التقليدية الأخرى كالمساعدات و القروض، هذا و قد تعددت النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الأساليب الكامنة وراء قيامها و العوامل المؤثرة في قرار الشركات للاستثمار خارج الدولة الأم.

و تعتبر الآثار المحتملة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأهمية بمكان ذلك، أن الدول تتنافس فيما بينها من أجل استقدام هذه الاستثمارات و من أجل الإلمام بالجوانب المتعلقة بالاستثمارات عموما و الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي و أهم آثاره

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار ظاهرة من الظواهر الاقتصادية البالغة الأهمية حيث تعتمد عليه أي دولة في تنمية اقتصادها باعتباره الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، فعملية الاستثمار تتدخل فيها عدة أطراف هامة منها المحاسبة و المالية و غيرها، لهذا وجب تقديم نظرة عامة للاستثمار من خلال المفهوم، المحددات، المقومات الأساسية و مجالات و مخاطر الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف العديد من المفكرين و الاقتصاديين، و لقد أصبح قضية أساسية متداولة محليا و دوليا، و بذلك أصبح الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد الذين اختلفوا في تعريفهم له لكنهم أجمعوا في تسليط الضوء على بعض المفاهيم.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

لقد تعددت تعاريف الاستثمار و اختلفت باختلاف ميادينه لذلك يتم تعريفه كما يلي:

التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي و الحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكبر.[1]

توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح و المال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي.[2]

هو طلب الحصول على الثمرة، و ثمرة الشيء ما تولد عنه أو المقصود منه نفعة و ثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه و نماه.[3]

و منه يمكن استنتاج المفهوم الشامل للاستثمار "هو التخلي عن أمواله يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة و لفترة من الزمن، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة.

---

[1] موفق عدنان و عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة**، العراقة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص:16.

[2] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص:13.

[3] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص:22.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

ثمة معايير لتصنيف الاستثمار تختلف باختلاف وجهات النظر كما يلي:

1. **حسب توزيع الاستثمار:** يمكن تقسيم الاستثمار من حيث توزيعه على الأنشطة و الهياكل الأساسية في المجتمع إلى ثلاثة أقسام و هي:[1]

أ. **الاستثمار في رأس المال البشري (الاستثمار الإنساني):** الذي يهدف إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل، كبعض أوجه الإنفاق على التعليم و التدريس و رفع المستوى الثقافي و تحسين المستوى الصحي فضلا عن زيادة الرفاهية الاجتماعية عن طريق تحسين الأحوال المعيشية.

ب. **الاستثمار في البنية الأساسية:** و هو الاستثمار في الطرق و النقل و وسائل المواصلات و السكك الحديدية و الموانئ، هذا الاستثمار منتج بطريقة غير مباشرة.

ت. **الاستثمار المباشر في الإنتاج:** و هو الاستثمار الخاص بالمشروعات الزراعية و الصناعية و التجارية و التي تستهدف مباشرة إنتاج السلع و الخدمات المخصصة للاستهلاك أو الاستثمار.

2. **حسب الصورة:** يقسم الاستثمار حسب الصورة إلى:[2]

أ. **الاستثمار الحقيقي:** هو عملية استخدام السلع و الخدمات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة في المجتمع، فضلا عن الزيادة في المخزون السلعي من المواد الأولية و المنتجات المصنعة و المنتجات النهائية.

ب. **الاستثمار المالي:** يتمثل في شراء الأوراق المالية كالأسهم و السندات و أذون الخزانة و ما إلى ذلك، و هو بهذا المعنى لا يشكل إضافة حقيقية إلى الأصول الثابتة، بل إلى مجرد تحويل للملكية، و يترتب على الاستثمار المالي استثمار عيني فقط في حالة إصدار أوراق مالية جديدة و أسهم و سندات لأول مرة بغرض تمويل أصول رأسمالية جديدة.

[1] إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص ص:25 – 26.

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص:

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار

إن تقدم الدول اليوم يقاس على أساس حجم استثماراتها أو أصولها التي تعتبر من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني و مستوى المعيشة فبالتالي للاستثمارات أهمية اقتصادية و اجتماعية و إستراتيجية و تكمن هذه الأهمية في الدور العام الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي فهو يعتبر متغير هام جدا، يدخل في تحديد الطاقة الإنتاجية كما أنه يؤدي إلى زيادتها و تزداد أهميته لاعتباره من مكونات الطلب الكلي.[1]

الفرع الرابع: أهداف الاستثمار

تكمن أهداف الاستثمار فيما يلي:

1. الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل: مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.
2. تكوين الثروة و تنميتها: و يقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل و تنمية الثروة.
3. تأمين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، و بذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
4. المحافظة على قيمة الموجودات: و عندها يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار و تقلبها.[2]

[1] أحمد زكريا ضياء، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، 2005، ص:84.

[2] طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر، الأردن، 1997، ص:22.

الفرع الخامس: أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر متعددة من بينها:[1]

1. **الأوراق المالية:** تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر، و ذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى، و تختلف الأوراق المالية فيما بينها إلى:
   - أدوات ملكية (الأسهم).
   - أدوات مديونية (سندات و غيرها).
2. **العقارات:** يتم الاستثمار في العقارات بشكلين:
   - الشكل المباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني و أراضي).
   - الشكل غير المباشر: كان يقوم بالمشاركة في محفظة مالية إحدى صناديق الاستثمار العقارية.
3. **السلع:** تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواق متخصصة قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية مثل: بورصة القطن في مصر، أو في نيويورك، بورصة الذهب في لندن...الخ.
4. **المشروعات الاقتصادية:** تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، و تتنوع أنشطتها ما بين صناعي و تجاري و زراعي...الخ، كما أن منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة السلع و منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات.
5. **العملات الأجنبية:** تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر في شتى أنحاء العالم مثل: لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو و غيرها.

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمارات**، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص:52.

المطلب الثاني: المحددات و المقومات الأساسية للاستثمار

للإحاطة بالاستثمار يجب أن يكون هناك تحدده من كافة الجوانب كما يجب أن يكون هناك مقومات لذلك سيتم التعرف عليهم فيما يلي:

الفرع الأول: محددات الاستثمار

من أهم العوامل المحددة للاستثمار نذكر:

1. **العائد:** يمثل العائد دخل المشروع و كلما كان مستوى الربح المحقق لدى المشروع مرتفعا زادت مقدرته على الاستثمار و زادت رغبته في نفس الوقت و لاشك أن مقدرة المشروع على تمويل برامج الاستثمار المطروحة أمامه يعتبر من أهم العوامل المحددة لحجم الاستثمار و العكس صحيح بمعنى أن انخفاض الربح قد يتسبب في كثير من الحالات فأي تأجيل القيام بالاستثمارات و ربما الاكتفاء و باستبدال القدر الهالك من رأس مال المشروع فالربح إذن هو الحافز الأساسي لجميع المشروعات الخاصة.[1]
2. **سعر الفائدة:** يمول المشروع استثماراته الجديدة غما عن طريق الإقراض أو عن طريق الموارد الذاتية و في حالة الاعتماد على الإقراض فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة إقراض الأموال المستخدمة في الاستثمار، أما في حالة اعتماده على موارده الذاتية في الاستثمار في أصل جديد بدلا من إيداعه في البنك و تحقيق فوائده و تكلفة الفرصة البديلة، و لذلك يمكن أن نطلق على سعر الفائدة تكلفة الاستثمار حيث مع ثبات العوامل الأخرى، و ارتفاع سعر الفائدة ينخفض حجم الاستثمار و العكس صحيح.[2]
3. **الكفاية الحدية للاستثمار:** طالما أن المشروع الخاص يسعى إلى تعظيم أرباحه فإن من أهم العوامل المحددة للاستثمار معدل العائد المتوقع من الاستثمار، فلا يكفي أن يكون سعر الفائدة منخفضا حتى يقبل المشروع على الاستثمار في مجال من المجالات و إنما يتعين أن يكون معدل العائد المتوقع من الاستثمار أعلى من أو يساوي على الأقل سعر الفائدة، و هذا ما تقرره الكفاية الحدية للاستثمار.[3]

---

[1] طارق الحاج، **علم الاقتصاد و نظرياته**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1998، ص:124.

[2] دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص:85.

[3] عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة للكتب، مصر، 1997، ص:105.

4. **التوقعات:** حيث عرفنا أن كل منظم يقوم بعملية التنبؤ للمستقبل، و هذه التنبؤات قد تكون متفائلة أو متشائمة، فالمستثمر الذي يتوقع زيادة الطلب على منتجاته أو زيادة أسعارها و يتوقع رواج الاقتصاد سوف يتوسع بمشروعاته و العكس صحيح.
5. **التقدم التكنولوجي:** إن مسايرة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية للمشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو في الأسواق، فالثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التقني تتمثل في رفع كفاءته الإنتاجية كذلك ينبغي الإشارة غلى بعض أنماط التقدم التقني تقترن بظهور صناعات جديدة و من ثمة إنتاج سلع جديدة.[1]

الفرع الثاني: المقومات الأساسية للاستثمار

لقد حضي الاستثمار بحوافز عديدة و مهمة تخفف من ثقل الأعباء و تتمثل فيما يلي:[2]

1. **الموارد المتاحة:** متمثلة في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادرها المختلفة، أو ما يمكن اقتراضه من السوق أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في منشاته في شكل احتياطات أو أرباح محتجزة أو مخصصات نقدية لاهتلاكات الأصول الثابتة أو غيرها.
2. **المستثمر:** و هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من مخاطرة توظيف موارده الخاصة، أو تلك التي تأخذ على عاتقه ردها لمستثمر آخر تحفظا على أمواله من المستثمر الرئيسي و ذلك من أجل تحقيق أغراضه التي تكون في العادة الحصول على أكبر قدر من الأرباح المادية، و غيرها من العوائد أو المكاسب غير المادية.
3. **الأصول:** و هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول كالعقارات و المشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة و الصناعة و التعدين و الصيد البحري و الخدمات الاستثمارية، و محافظ الأوراق المالية كالأسهم و السندات و غيرها من الاستثمارات التي تنعكس آثارها على الإنتاج.

[1] عبد القادر عطية، نفس المرجع السابق، ص:205.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص:125.

المطلب الثالث: مجالات و مخاطر الاستثمار

تتعدد مجالات الاستثمار لتعدد أنواعه، و بالتالي تظهر مخاطره على حسب نوعية المجال الذي ينتمي إليه، و من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مجالات و مخاطر الاستثمار.

الفرع الأول: مجالات الاستثمار

يجب أن نفرق بين نوعين من الاستثمار على حسب نوعية المجال الذي تنتمي إليه إيراداتها و هي كما يلي:

1. **الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:** للاستثمار في تكوين رأس المال الثابت عنصران و هما:

- تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية و من أمثلة هذا النوع: المباني، الآلات و الأجهزة...الخ.
- تكوين رأسمال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية و من أمثلة هذا النوع: بناء السدود و تسيير الطرق.[1]

2. **الاستثمار لإضافة مخزون سلعي:** هناك نوعان من الإضافة للمخزون السلعي:[2]

أ. **إضافة اختيارية:** هو المخزن الذي تحتفظ به الوحدات الإنتاجية لأغراض التشغيل سواء كان صناعي أو تجاري، على أن تقوم هذه الوحدات بالسحب منه أو بالإضافة إليه حسب الأموال الاقتصادية، حيث نجد في المؤسسات الصناعية يكون الغرض من المخزون السلعي الاختياري هو تسهيل العمليات الإنتاجية، و ضمان استمرارها دون توقيف، أما في المؤسسات التجارية يكون الغرض من المخزون السلعي الاختياري، هو تسهيل عمليات التجارة حتى يمكن جميع المتعاملين التجاريين من تسليم السلع إلى العملاء فيلبي طلباتهم.

ب. **إضافة إجبارية:** هو الذي ترغب فيه الوحدات الإنتاجية نتيجة خطأ تحديد حجم الإنتاج أو حجم الطلب على المنتجات، و عليه تجد المؤسسة نفسها عاجزة عن تصريف جزء من منتجاتها فتضطر على إيداعه في المخازن و هذا الإيداع يدل على الإسراف و قد يكون المنتوج السلعي بدافع الاحتكار و تقوم بعض الوحدات باحتجازه جزء من الموارد المتاحة في فترة معينة توقعها لارتفاع الثمن في فترة مقبلة مما يسمح بتحقيق أرباح.

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص:173 – 174.

[2] هوشيار معروف كاكامولا، **الاستثمارات و الأسواق المالية**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص:39.

الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار

إن مخاطر الاستثمار و بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل و قد تمتد و تشمل مال المستثمر "رأس المال" بالإضافة إلى العائد المتوقع، كما أنها تعني احتمال حدوث خسارة فإنه لكل نوع من أنواع الاستثمار قد تكون كبيرة أو ضئيلة و تنقسم إلى قسمين:

1. **مخاطر نظامية:** هي مخاطر تتعلق بنظام العالم في الأسواق و حركتها و العوامل الطبيعية و السياسية...الخ، و مثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات، و إنما عندما تقع عندها تصيب جميع مجالات و قطاعات الاستثمار.[1]
2. **مخاطر غير نظامية:** هي المخاطر التي تقع بعد طرح المخاطر النظامية مثل: التغيرات في أسعار الفائدة و تدهور العمليات الإنتاجية، و مثل هذه المخاطر عندما تقع تصيب مجال معينا من الاستثمار و لا تصيب مجالا آخر و عموما يمكن أن تعدد مخاطر هذه الاستثمار فيما يلي:

أ. **مخاطر العمل:** هي المخاطر التي قد تنتج الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال معين و قد يفشل هذا العمل و بالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.[2]

ب. **مخاطر السوق:** هي المخاطر التي تنتج عن التغير العكسي في الأسعار و الأدوات المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

ت. **خطر التضخم:** إن أكثر الاستثمارات تأثرا بالتضخم هي تلك القائمة على إيداع الأموال في البنوك في حسابات التوفير.

و خطر التضخم لا يحيط فقط بحسابات التوفير، بل يهاجم أيضا بشدة أغلب الاستثمارات خاصة في الأسهم و السندات، لان البنوك المركزية تعمد عادة لرفع الفوائد لكبح جماح التضخم، الأمر سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الأسهم و السندات خاصة تلك الطويلة الأجل.[3]

[1] السيد عليوه، **تحليل مخاطر الاستثمار**، دار الأمين للنشر و التوزيع، مصر، 2006، ص:63.

[2] رمضان زياد، مرجع سبق ذكره، ص:330.

[3] محمد عوض عبد الجواد، **الاستثمار في البورصة- أسهم- سندات**، دار الحامد، الأردن، 2006، ص:50.

ث. **مخاطر سعر الصرف:** هي المخاطر الناتجة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقدرة الشرائية.

ج. **مخاطر اجتماعية:** هي المخاطر التي تنجم عن التفسيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية و التعليمات و القوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار و أسعاره و أدواته تنجم عن التشريعات المتعلقة بالتأميم و المصادرة أو رفع معدلات الضرائب.[1]

[1] يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة – دراسة حالة الجزائر -**، مذكرة ماجيستر، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005، ص:102.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الأخيرين تدفقات متزايدة أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض و الإعانات، و قد تعددت الآراء و الأفكار حول تعريفه لهذا وجب التطرق إلى نظرة عامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اختلف المفكرين الاقتصاديين في تحديد مفهوم مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر لان كل واحد منهم يراه بمنظوره الخاص لذا ندرج بعض المفاهيم من خلال التعريف و الخصائص و الأهمية وفق ما يلي:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر و اختلفت بين الاقتصاديين نذكر بعضها.

لقد عرفته UNCTAD بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقات منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله و الرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف و قد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا.[1]

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي: ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف الحصول على كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ.[2]

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجانب، أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات، أو تعظيم حق المشاركة في الإدارة، و يقوم المستثمرين[3]

---

[1] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية و النمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص ص:69 – 70.

[2] OECD , thirdedetion of the detailed ben chmark of foreign, direct investment , paris, 1999, p:7.

[3] دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص:20.

الأجانب بهذا النوع من الاستثمار من خلال إيجاد فروع الشركات الأجنبية الأصلية أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة.[1]

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب و يمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها (JOINT VENTURE) أو يسيطرون فيها على الإدارة حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير و هي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة و الخبرة و تطوير الإدارة.[2]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.[3]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء كان عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية و بهدف تحقيق عائد.[4]

كما يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة "الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها و يمتلكها و يسرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع و ذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة غلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية و التسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات، و يكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح و عوائد تكاليف الاستثمار.

[1] دريد محمد السامرائي، نفس المرجع السابق، ص:20.

[2] أحمد زغدار، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 3، الجزائر، 2004، ص:159.

[3] Michel Menry Bouhet, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, pearson education, 2005, p :99.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي – نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص:233.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

إن من أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يميزه عن الأشكال الأخرى من الاستثمارات الدولية هي قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس الأموال الموظفة "المستثمرة".

1. انخفاض درجة التقلب:

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية و تدفقات الحافظة الأجنبية، و هذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري في تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة غلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط التي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.[1]

2. توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم، و في هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر و النسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية، يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول آسيا و أمريكا اللاتينة. [2]

3. معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا في العقدين (1980 – 2000) مما جعله يكون محل اهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي، و الجدول التالي يبين التطور السريع في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع معدل نمو التجارة الخارجية.[3]

---

[1] سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص:5.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2000، ص:37.

[3] نفس المرجع السابق، ص:11.

الجدول 01: مقارنة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية و الناتج الداخلي الخام في العالم %

	1985 – 1981	1990 – 1986	1995 – 1991	2000 – 1996
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	0.8	24.3	15.8	36.7
الصادرات العالمية للسلع و الخدمات	- 0.1	15.8	8.9	4.2
الناتج الداخلي الخام العالمي	2.1	11.5	6.5	1.2

Source : Claved Pottier, Les multinationales et lamis en concurrence des salaries, France, p :44.

المطلب الثاني: أشكال و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال مختلفة لكونه يجمع أنواع متعددة من العمليات مما يسمح له بالتفرع في شكله و نوعه و هو كذلك كغيره يسعى لتحقيق أهداف معينة و عليه فسيمكننا التطرق إلى أشكاله و أهدافه من خلال ما يلي:

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن نميز في الاستثمار الأجنبي المباشر بين ثلاث أنواع أساسية هي:

أولا - الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:[1]

يعرف هذا الشكل للاستثمار المباشر بأنه "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، المستثمر الأجنبي و رأس المال المحلي الوطني، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة، و الخبرة و براءة الاختراع، أو العلامات التجارية.

فهذا النوع من الاستثمار المباشر يقوم على مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني في ذات المشروع منذ بداية المباشرة فيه أو في تاريخ يتفق عليه، سواء تحصل ذلك بالضغط من قبل الدول المضيفة، أي عن طريق الأنظمة و اللوائح المنظمة للاستثمارات الأجنبية، أو كان بسبب رغبة كل من الطرفين في حصول هذه الشراكة.

و تتم المشاركة عن طريق تقديم الحصة المحددة في رأس مال المشروع من رأس المال الوطني الخاص أو العام أو الاثنين معا بشكل نقدي و بعملة البلد الذي يرد منها رأس المال الأجنبي، و قد تتم بشكل عيني فيتعهد الطرف الأجنبي بتوفير كافة أنواع التجهيزات المطلوب استيرادها من الخارج و يقدم رأس المال الوطني كافة احتياجات المشروع التي يمكن تدبيرها بالعملة المحلية.

1. مزايا و عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

أ. **المزايا:** تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص ص:37 – 38.

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية، و خلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.
- تنمية قدرات المديرين الوطنيين و خلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية و الخدمية المختلفة بالدول المضيفة.
- ضمان المصالح الوطنية في إدارة المشروع الاستثماري، و بالتالي توجيه سياسات الاستثمار بما يحقق هذه المصالح، خاصة عندما تتعارض فيها سياسات الشركة مع المصالح الوطنية.
- زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية و هذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة و الإدارة الفعالة.

ب. العيوب:

- صغر حجم المشاريع المشتركة نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، الأمر الذي ينشأ عنه تقليل إسهامات هذا المشروع في تحقيق الأهداف المنشودة للدولة المضيفة.
- إن تحقيق الدول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية، و تحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للاستثمار الأجنبي.[1]

2. مزايا و عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

أ. **المزايا:** تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- في حالة نجاح الاستثمار المشترك يساهم في زيادة فرص استثمارية و هذا بموافقة الدول المضيفة، و ذلك من خلال إنشاء مشروعات مملوكة له بالكامل.
- إن الاستثمار المشترك أكثر الاستثمارات انتشارا و تفضيلا من طرف المستثمر الأجنبي، و هذا في حالة عدم سماح الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي بتملكه لمشروعات استثمارية بالكامل، و خاصة في بعض المجالات الاقتصادية كالزراعة، أو البترول...الخ.[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، نفس المرجع السابق، ص ص:39 – 40.

[2] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكمي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر -**، مذكرة ماجستير، التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف-، 2010/2009، ص ص:23 – 24.

- يفضل هذا النوع من الاستثمار من طرف شركات متعددة الجنسيات، و هذا في حالة نقص المعلومات التسويقية، أو الموارد (المالية أو البشرية) بهدف استغلال أمثل للسوق الأجنبية.
- الاستثمار المشترك يساعد على التعرف على الأسواق المحلية و إنشاء قنوات التوزيع و توفير المواد الأولية للشركة الأم.

ب. العيوب:

- احتمال اختلاف المصالح الوطنية و أهداف المستثمر الأجنبي و هذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع و ذلك ما قد لا يتفق مع أهداف المستثمر.
- قد يقضي الطرف الوطني الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري، بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، و هذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي و المتمثلة في البقاء و النمو و الاستثمار في السوق المحلية.
- إن عدم التكافؤ في القدرات المالية و الفنية بين المستثمر الوطني و الأجنبي قد يؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل و أخرى قصيرة الأجل.
- من المحتمل وضع شروط و قيود على التوظيف و التصدير و تحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (الشركة الأم) و هذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.[1]

ثانيا- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة:

يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، و احتفاظه كذلك بحق إدارته و التحكم في كل عملياته، و تزداد الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات في جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل واضح منذ عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر في الماضي من هذا النوع من الاستثمارات و تنظر إليه نظر الشك و الريبة، حيث كانت ترى أن هذا النوع من الاستثمارات تتسبب في ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تبعيتها لها، و كان ذلك سببا في تخلفها، و على الرغم من صحة ذلك إلى أن الملاحظ حاليا هو اتجاه تدفقات هذه الاستثمارات إلى التزايد بشكل واضح.[2]

[1] سحنون فاروق، نفس المرجع السابق، ص:24.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص:34.

و يمكن القول بأن الدول المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تقتصر على الدول الأعضاء في لجنة مساعدة التنمية (D.A.C) و التي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، هولندا، كندا، ألمانيا الاتحادية، اليابان، إيطاليا، بلجيكا، سويسرا، أستراليا، النمسا، الدانمارك، النرويج ، البرتغال و السويد.

و تأتي الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان على قمة هذه المجموعة من حيث نصيبها النسبي في جملة تدفقات رؤوس الأموال من دول هذه اللجنة في صورة استثمارات مباشرة خاصة إلى الدول النامية، حيث زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة، في الصناعات التمويلية فقط في البلدان النامية حتى وصلت إلى 3 مليارات دولار سنويا و هو ما يقارب 22% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، و تركزت هذه الاستثمارات في أمريكا اللاتينية 60% و شرق آسيا 30% و تستأثر البرازيل و المكسيك بأكثر من نصف إجمالي هذه الاستثمارات لسنة 1993.[1]

ثالثا- أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من أن المستثمر الأجنبي في هذا الشكل من الاستثمار لا يكون مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه إلا أنه يفضل هذا الشكل من الاستثمار لأنه يستخدمه كوسيلة للتعرف على و قياس مدى ربحية السوق المرتقب و استقراره، و تجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على تناول هذا الشكل دون غيره يرجع إلى عدة أسباب منت أهمها شيوع استخدامه و فعاليته في تسهيل مهمة الشركة متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج، كما أن هذا الشكل يوفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدول المضيفة.

و يمكن تناول أشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو التالي:

أ. **عقود التصنيع و عقود الإدارة:** عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات و إحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المضيفة، يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع و إنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة أما عقود الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات، أو[2]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، نفس المرجع السابق، ص ص:35 – 36.

[2] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر -**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة لماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006، ص:10.

مجموعة من الترتيبات و الإجراءات القانونية، يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري، لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.

ب. **عقود التسيير:** تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة، حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسير مؤسسة محلية تتضمن أحكام هذا العقد أجال معينة للعمليات يتم بعدها عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.

ت. **عقود التراخيص و الامتياز:** هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي (عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا و براءة الاختراع و الخبرات الفنية و نتائج الأبحاث الإدارية و الهندسية...مقابل عائد مالي معين.

ث. **عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات):** و هي عبارة عن اتفاق بين الطرفين الأجنبي و الوطني، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل، و ما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، و عادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية و كذا المرافق العامة.[1]

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هي كالتالي:[2]

- الاستغلال و الاستفادة من الموارد المالية و البشرية المحلية و المتوفرة لهذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتالي خلق و تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج و التسويق و ممارسة الأنشطة و الوظائف الإدارية الأخرى.
- تنمية و تطوير المناطق الفقيرة و التي تعاني من الكساد الاقتصادي و إن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها و هو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر، فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي و اللوائح و الروتين الحكومي و فهم أسواق

[1] مصباح بلقاسم، نفس المرجع السابق، ص:10.

[2] أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، دار النهج للنشر و التوزيع، الأردن، 1997، ص:20.

العمل المحلية و ربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، و يستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة و الإنتاج المتقدم و الخبرة الإدارية و أن يتيحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير.[1]

المطلب الثالث: مبادئ و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتوفر للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مبادئ تقوم عليها كما تتعدد و تتنوع دوافعه من حالة إلى أخرى و حسب طبيعة الاستثمار.

الفرع الأول: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1. **مبدأ الشفافية و التناسق:** يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة، و دون تمييز و بدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، و حتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وشائق تشريعية.[2]
2. **مبدأ سيولة الحركة رأس المال:** و هو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة و الموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية و يتضمن مبدأين:

أ. **مبدأ حرية التحويل:** هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموالها و عوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية و تحويلها بكل حرية و بدون تصريح مسبق.

ب. **مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة:** على الدولة الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز و استغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.

3. **مبدأ الاستقرار:** يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية و السياسية لدولة ما مع العالم الخارجي و هذا[3]

---

[1] أحمد زكريا صيام، نفس المرجع السابق، ص:20.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص:216.

[3] نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر -**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود و بنوك، جامعة الجزائر، 2005، ص:8.

نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار و بالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- أخطار النزعة الملكية.
- أخطار الحروب و الانتفاضات.
- أخطار تحويل رأس المال.[1]

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر، و نعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

أولا - دوافع المستثمر الأجنبي:

يمكن عرض أهم دافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر التالية:

1. **طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف، التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، و لغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة و نقل وحداته الإنتاجية و التسويقية أو رأس مال معين إليها و مباشرة الإنتاج فيها.
2. **زيادة العوائد:** دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر، و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية و اليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد و يفتقد جاذبيته. و تبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز بوفرة العمالة فيها و انخفاض مستوى أجورها، و تعتمد أغلب الشركات الأوروبية و اليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمار ممونا و عوائد عالية.[2]

---

[1] نشيدة معزوز، نفس المرجع السابق، ص:8.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، أطروحة دكتوراه، النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص:53 – 54.

3. **زيادة المبيعات:** مهما كان كبر حجم السوق دولة ما، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير لها، و بهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، و في حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى، و هي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.
4. **تخفيض المخاطر:** يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة، بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.

5. **تحسين الموارد و ضمان توفيرها:** قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، و بهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد و الأجزاء بكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشرك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار.
6. **الاستفادة من المزايا المكانية:** و التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.[1]

[1] دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص:77 – 78.

7. **حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع:** يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم.[1]

و قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف و من ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في "النمو و التوسع" يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، و من الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطرار شركة كرايزلر (chrysler)، و هي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، و نتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد (Ford) و شركة جنرال موتورز (Géneral Motors) اللتان تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية.[2]

ثانيا- دوافع البلد المضيف:

تختلف مختلف الدول المتقدمة و النامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة، و يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول و اختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها، و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية.

1. **سد فجوة الادخار الاستثمار:** عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.[3]

[1] طاهر مرسي عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص:185.
[2] دريد محمد السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص:78.
[3] نفس المرجع أعلاه، ص:79.

و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية، نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي.[1]

2. **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير و المتوسط و الطويل، و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية المزايا التالية:

أ. لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.

ب. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات.

ت. هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي، و دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات و التجهيزات المعنية.

3. **الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:** تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، و تجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة.

بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه و الاستخدام.[2]

[1] دريد محمد السامرائي، نفس المرجع السابق، ص:79.

[2] طاهر مرسي عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص:185 – 186.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و أهم آثاره.

للاستثمار الأجنبي المباشر نظريات و محددات و آثار فلقد اختلت هذه الأخيرة باختلاف الباحثين و تشعب مفاهيمه.

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

تباينت النظريات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لاختلاف التحليل الذي اتبعه الباحثون في أسباب و دوافع هذا النوع من الاستثمار لذا سيتم تقسيم النظريات بالشكل الآتي:

الفرع الأول: نظريات الأسواق الكاملة

و تشمل ما يلي:

أولا - نظرية تباين معدلات العائد: يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن دور الدولة محدود و حسب رأي ريكاردو ينتقل رأس المال من البلد الأكثر غنى (حيث تكون إنتاجية رأس المال منخفضة)، نحو البلد الأكثر فقرا حيث تكون هذه الإنتاجية أعلى و تستمر هذه الحركة إلى النقطة التي تصبح فيها إنتاجية الوحدة الأخيرة في رأس المال متساوية في البلدين عندها تتوقف الحركة حتى تظهر فرق جديد في العوائد، و تفترض نظرية تباين معدلات العائد انتقال رأس المال وفق منهج (أفضلية العوائد) من الأقطار ذات الوفرة في رأس المال، حيث تكون معدلات العائد متدهورة بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعمل هنا كطريقة لمصل الفجوة الوقتية بين الطلب على رأس المال و عرضه، و هذه الفرضية ناشئة من فكرة أن الشركات عندما تقيم قراراتها الخاصة بالاستثمار، فإنها تعادل العوائد الحدية المتوقعة بكلفة رأس المال الحدية، فإذا كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى مما هي في داخل البلد فإن هناك حافز الاستثمار في الخارج البلد من داخله، و قد تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الانتقادات منها:[1]

[1] هناء عبد الغفار السمرائي، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية و آثاره الاقتصادية على البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، ص:18.

الاختبارات التجريبية لهذه الفرضية، حيث تشير دراسة (اكروال 1980) إلى أنه على الرغم من أن هذه النظرية يمكن أن تقدم تفسيرا مقنعا في إمكانية الشركة من تحقيق العائد الأكبر و المرتبط برغباتها في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل و الإنتاج بين البلدان.

ثانيا- نظرية النمو: تفترض هذه النظرية أن الشركات تسعى إلى النمو مع نمو الأسواق أو ما يطلق عليه بالرغبة الإدارية في النمو، أو اعتبارات المحافظة على الموقع التنافسي من حيث نسبة المبيعات و حصتها في السوق، و عندما لا يمكن للمنشأة أن تنمو محليا في إطار هيكل السوق السائد، فإنها تتجه إلى الاستثمار الخارجي و ذلك لغرض تحقيق هدف النمو.[1]

الفرع الثاني: نظريات عدم كمال السوق

لقد تم صياغة هذه النظرية عام 1960، و كان من أهم روادها الاقتصادي الكندي "ستنين هيمر" الذي حاول تحليل أسباب اتجاه الشركات للاستثمار في الخارج انطلاقا من فكرة الأسواق غير الكاملة (غير التامة) التي تظهر من خلالها نقائص عديدة، كما بدأ النقد الذي وجهه إلى النظريات السابقة، فيما يخص انتقال الأموال من الدول التي تتوفر على رأس المال و معدل فائدة ضعيف إلى الدول ذات ندرة في رأس المال و معدل فائدة مرتفع.[2]

تستند هذه النظرية في أن أسواق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة، و بالذات في جانب العرض، حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الإنتاج و العرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات و صغر أحجام هذه المشروعات و ضعف درجة التنوع فيها، و لهذا فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب و عناصر قوة عديدة تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، و من أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1. اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
2. توفر مهارات إدارية و إنتاجية و تسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات و المشروعات المحلية.[3]

---

[1] رجاء عزيز بندر العكيدي، **تقييم لمحددات و سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية**، رسالة ماجستير، اقتصاد، جامعة بغداد، 2000، ص:29.

[2] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص:52.

[3] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص ص:180 – 181.

3. قدرات تتيح لها تحقيق حجوم كبيرة في الإنتاج و الاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة و سعرا مقارنة مع المشروعات المحلية التي تتيح بكلفة و سعر أعلى.
4. اختراق إجراءات الحماية الإدارية و الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل و أساليب إنتاجية أكثر حداثة و تطور.
6. الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية و غيرها و لتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.[1]

الفرع الثالث: نظريات دورة حياة المنتج

ربطت بعض من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر القيام به بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية، و نظرية دورة حياة المنتج كما وضعها فيرنون 1966 هي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن فدورة حياة المنتج تقوم على اقتراض أساسي و هو أنه مثل الإنسان، فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار ثم أخيرا تموت.

و لهذا فإن المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل، فالنظرية تميز بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج، مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، و أخيرا مرحلة المنتج النمطي.

أولا - مرحلة المنتج الجديد (New Product):

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، و أحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يكمن معها تحقيق الربح، حيث تقاد إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق و ذلك بهدف خلق حالة من الوعي و الولاء للعلامة التجارية الجديدة، فوفقا لتلك النظرية فإن عملية تطوير منتج جديد أو التحسين على منتج قائم غلب ما يتم في الدول المتقدمة اقتصاديا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هناك احتمال كبير في أن يتم إنتاج المنتج الجدد في الدول التي نشأ فيها المنتج، و هذا مرجعه في حالة عدم اليقين خلال تلك المرحلة و من ثم يكون من المرغوب أن[2]

[1] فليح حسن خلف، نفس المرجع السابق، ص:181.
[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص:49.

تكون البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل إجراء التغيرات المطلوبة، كما أن هناك احتمال كبير أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال تلك المرحلة.

و نظرا لغياب المنافسة في تلك المرحلة و كون المنتج جديد، فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لت تعول أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج و أثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة، كما أنه في تلك الحالة لا تواجه الشركة الجديدة، أو صاحبة المنتج الجديد ضغطا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج.

بينما يتم تصريف و بيع معظم منتجات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص التصديرية سوف تظهر أولا في الدول المتقدمة الأخرى حيث تتشابه أذواق المستهلكين و قدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي نشأ فيها المنتج.

ثانيا- مرحلة المنتج الناضج (Maturity Stage):

خلال تلك المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع و ذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال تلك المرحلة، كما أن الطلب في الدولة الأم يصبح أكثر حساسية لعامل الثمن أو الأسعار و في مرحلة تالية يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم، و ذلك لأسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل و لهذا و بالتبعية، فإن الشركة ستجد من الضروري بل من المربح التحرك للاستثمار في الخارج.

و من ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الانهيار حيث يتغير أو يتبدل الذوق العام أو ربما يكون ذلك راجعا إلى الاعتماد المنتج على تكنولوجيا عتيقة أو متخلفة خاصة في ظل ثورة التكنولوجيا، و من ثم انخفضت المبيعات و من ثم الأرباح، و من ثم فقد يكون من الأفضل أن تجرب الشركة ممارسة نشاطها ببداية حياة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم.

خلال مرحلة المنتج الناضج تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج، و السبب الرئيسي لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج و معظمها[1]

[1] رضا عبد السلام، نفس المرجع السابق، ص ص:49 – 50.

دفاعية، كما قد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة/ و من ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستورد، مما يخفض من الطلب عليها.

كما قد يكون لتكاليف النقل و الشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير و ما يحمله من تبعات.كل تلك العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا- مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي Declinestage standardired product):

المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج هي مرحلة المنتج النمطي حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الانتقال إليها، و أن المنافسة بين المنتجات أو التمييز بينها يتم من خلال الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر ستستمر في الازدياد حيث سينمو عدد المقلدون للمنتج، و من ثم يصبح العرض أكثر من الطلب القائم فتخفض الأسعار أكثر فأكثر.

عند هذا المفترق تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمرا حتميا، و البحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نموا، حيث تكلفة العمل منخفضة، في هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة.[1]

*** تقييم النظرية:** و في تقييمنا لنظرية دورة حياة المنتج تقوم على أساس افتراض إلى هنالك دورة لحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة و منها البحث و الابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها و تسويقها محليا و دوليا، و مرحلة تشبع السوق المحلية، و من ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، و أخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية و الجودة و يؤيد الواقع العملي و الممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة، و التي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية و الحاسبات الآلية منها بشكل خاص.[2]

[1] رضا عبد السلام، نفس المرجع السابق، ص ص:50 – 51.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص:182.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث بعض العوامل ترجع إلى الدول المضيفة (مناخ الاستثمار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي) محددات مكانية، أما البعض الآخر فيرجع للمستثمر الأجنبي ذاته أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات.

أولا - المحددات الاقتصادية: تلعب المحددات الدور الأساسي في توجيه هذه الاستثمارات و استفادة دول معينة منها عن غيرها و من هذه المحددات ما يلي:

1. **درجة الانفتاح على العالم الخارجي:** يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة أو بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة و في سبيل التعرف على درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة و لفترات قادمة، و من هذه المقاييس:
   - نسبة الصادرات إلى الناتج القومي.
   - درجة التركيز في الصادرات.
2. **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** تمثل هذه التنافسية للاقتصاد الوطني أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد الوطني، كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، و يمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدة من المقاييس أهمها:
   - الرقم القياسي لأسعار الصادرات.
   - معدل نمو الصادرات.[1]
3. **قوة الاقتصاد الوطني:** كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه و تقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي، و نستدل ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دلّ على جاذبية الاقتصاد الوطني، و كذلك معدل التضخم حيث إذا انخفض دلّ على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح.[2]

---

[1] عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010، ص ص:72 – 73.

[2] بلخياط جمال، **الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2003، ص:21.

4. **الخوصصة:** خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص و الأهمية التي تولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق و لهذا انطلقت بعض الدول في خوصصة مؤسساتها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي و تحديات العولمة.
5. **تثمين الموارد البشرية:** إن وجود يد عاملة مؤهلة و سياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي و تكويني عالي فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب و تطوير جميع الابتكارات التكنولوجية و زيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.[1]

ثانيا- المحددات السياسية: تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية التي قد لا توليها الدول النامية أهميتها بالرغم من التركيز عليها من جانب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات، فإن الاستغلال السياسي، معناه استقرار السياسة الاقتصادية و ما يعكسه على استقرار للاستثمارات الأجنبية الموجودة، و احتمالات نموها، و على العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس عليها سلبيا، و يتم التعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال احتمالات 'الحروب، النظام السياسي، معدل التغير في الإدارة الاقتصادية و السياسية).[2]

ثالثا- المحددات القانونية و التشريعية: و التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي و تعمل على تحفيزه و بالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح و غير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة و له الضمانات الكافية من عدم مصادرة و عدم تأميم و خلافه و يكفل حرية تحويل الأرباح للخارج و حرية دخول و خروج رأس المال، و كلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

[1] بلخياط جمال، نفس المرجع السابق، ص:23.
[2] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص:74.
[3] بلخياط جمال، مرجع سبق ذكره، ص:23.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية تجعله يبرز مكانته في الدول كما له آثار سلبية ندرجها في النقاط التالية:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

من بين هذه الآثار الإيجابية ما يلي:[1]

1. الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية و التي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل المحلية نتيجة انخفاض الدخول، و بذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار ن أجل التخلص من حالة التخلف.
2. إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية و التي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيرادها من الخارج، و ذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية.
3. الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، و هذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.
4. زيادة استخدام الموارد المحلية و تشجيع نشاطات مكملة و مغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها و إنتاجها.
5. زيادة الإنتاج و الدخول و زيادة الاستهلاك و ارتفاع معدلات المعيشة و الإسهام في رفاهية السكان و بالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات و يرتبط بتحقيق هذه الجوانب.
6. إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب و الرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية و هو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية
7. المساعدة على التخفيض من الضغوط التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع و الخدمات نتيجة زيادة الإنتاج و بذل تنخفض الأسعار.

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2001، ص:369.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إلى جانب الآثار الإيجابية التي تم ذكرها يردى عدد كبير من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى آثار سلبية و التي من بينها:[1]

1. الاستثمار الأجنبي لا يتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد، و التي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الاقتصاد بسبب اتجاهنا إلى المجالات التي تحقن أكبر ربح و بأسرع وقت و بالتالي فهي لا تخدم المجتمع و السكان المحليين بصورة ملموسة.
2. استنزاف الموارد المحلية و بالذات المنتوجات المحلية الأولية و المعادن و الثروات الطبيعية و تحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها، و عدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية و التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها.
3. إن الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة في توجهه نحو مراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية و التي تنخفض القيمة المضافة المتحققة من هذه المراحل التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يرافقه تصدير المنتوج الأول إلى الخارج.
4. تعدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية و درجة تطويرها لا تتناسب مع مواردها و التي تلبي احتياجاتها حيث أنها تعتمد في الغالب على فن إنتاجي مكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول.

[1] غلا شبوط، مرجع سبق ذكره، ص ص:54 – 55.

خلاصة الفصل الأول:

لقد اجتمع الكثير من الخبراء و المهتمين بقضايا العولمة و مختلف التحويلات التي أصبحت تميز الساحة الاقتصادية العالمية، و من بين المؤشرات التي تبرز حقيق بداية بروز البوادر الأولى للعولمة الاقتصادية مؤشر الاستثمار الأجنبي و تسارع الدول التي كانت تبدي مواقف معادية له لتشجيعه و تجسيد الباب المفتوح أمامه، و من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن القول أو اعتبار الاستثمار بأنه رهان تقوم به المؤسسة مقابل نتائج مهما كانت و مهما اختلفت المفاهيم التي ينظر منها إلى الاستثمار فيعرف بأنه تضاعف الموجودات من الطاقة المتاحة و الموارد الأخرى سواء كانت مادية/ مالية، بشرية، و هي أموال ذات طبيعة دائمة يحصل عليها المشروع بغرض تحقيق الأرباح، و ذلك عن طريق استعمالها، بحيث تعتبر الاستثمارات من الاستخدامات طويلة المدى لذا تمويلها يتم بقروض طويلة أو متوسطة الأجل.

الفصل الثاني:

مدخل نظري حول

ظاهرة البطالة

تمهيد:

تسعى كل الاقتصاديات إلى تحقيق هدفي الاستقرار الاقتصادي و درجة عالية من التوظيف و بالتالي تحقيق معدلات بطالة منخفضة، و لكن في الواقع فإن تحقيق هذه الأهداف في آن واحد أمر صعب، و غير ممكن في معظم الأوقات لأن البطالة تعد من أهم المشكلات و أخطرها، التي تعيق مسيرة التقدم و التنمية في معظم مجتمعات العصر الحديث، و ظاهرة البطالة تؤثر على اقتصاديات الدول المتخلفة أكثر مما هو عله في الدول المتقدمة بسبب أزمة ديونها الخارجية، و انخفاض أسعار الموارد التي تصدرها.

لهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى هذه الظاهرة بكل أبعادها، و ذلك من خلال المبحثين:

المبحث الأول: مفهوم البطالة وفقا لبعض الأفكار الاقتصادية

المبحث الثاني: مفاهيم حول البطالة

المبحث الأول: مفهوم البطالة وفقا للنظريات الاقتصادية و تطورها

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت و تواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية و جغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، و قد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة زمنية لأخرى، و لعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحليل حول فهمها و تفسيرها، و سوف نتطرق إلى أهم هذه الأفكار فيما يلي:

المطلب الأول: البطالة عند الكلاسيك[1]

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد القومي يتوازن دائما عند مستوى التوظف أو العمالة الكاملة، و بالتالي فإنه لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي، و مع ذلك يرى الكلاسيك أنه إذا وجدت بطالة فإنها ستكون بطالة اختيارية Voluntary، بمعنى أن الأفراد هم الذين يضعون أنفسهم و بمحض إرادتهم في وضع لا يقبلون فيه الأجر السائد في السوق، و يرى الكلاسيك أن السبب الأساسي في وجود هذا النوع من البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور النقدية، أو بعبارة أخرى جمود الأجور في الاتجاه النزولي Rigid money wagedownward و يمكن تفسير ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل 01: نشوء البطالة في حالة جمود الأجور

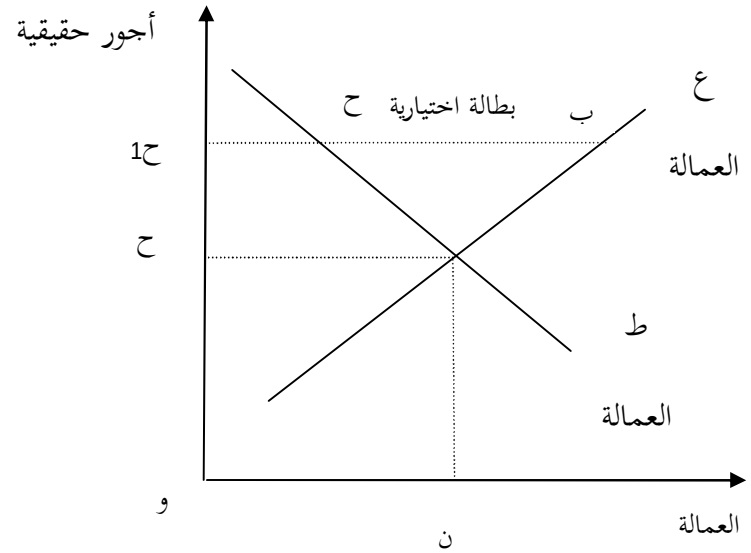

[1] محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص:216.

في الشكل البياني يتحدد مستوى العمالة التوازني (ن) عندما يتقاطع كل من منحنى الطلب على العمالة و منحنى عرض العمالة في النقطة التوازنية (P)، كما تحدد لنا أيضا مستوى الأجر الحقيقي التوازني (ح)، فإذا افترضنا وجود نقابات عمالية قوية رأت أن هذا الأجر التوازني، هو أجر منخفض نسبيا و من ثم قامت برفع الأجور النقدية و مع ثبات مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقية، إلى المستوى (ح1) و هو أعلى من الأجر الحقيقي التوازني (ح)، و هنا تنشأ بطالة اختيارية تقدر بالمسافة (ب-ح) حيث يكون عرض العمالة أكبر من الطلب على العمالة، و يرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجور النقدية في الاتجاه النزولي هو السبب في نشأة مثل هذا النوع من البطالة الاختيارية، حيث وافقت النقابات العمالية على تخفيض الأجور النقدية فإن البطالة الاختيارية سوف تختفي و ستعود مرة أخرى للوضع التوازني عند مستوى العمالة الكاملة.[1]

[1] محمدي فوزي أبو السعود، نفس المرجع السابق، ص:217 – 218.

المطلب الثاني: البطالة عند كينز

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، و أن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، و الميل للاستهلاك و مقدار الاستثمار، إذ أن الميل للاستهلاك، و مقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام و من ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية، و ليس العكس فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك و الميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية، إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار و التوزيع.[1]

من ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال، و بالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق، و عليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي:

لقد لاحظ كينز أن حالة اهتمام العمال بالأجر النقدي يصبح عرض العمل ضمن حدود معينة مرن تماما تجاه التغير في معدل الأجر النقدي، و يمكن الاستعانة بالشكل التالي في التحليل الكينزي و الذي يعبر عن دالة عرض العمل بالمنحنى W_1Fs_1 و يعتمد اتجاه المنحنى على معدل الأجر النقدي، W_1 و مستوى السعر P_1، إذ يشير المنحنى W_1Fs_1 إلى المقدار oLv من الوحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي W_1 و مستوى السعر P_1، و للحصول على مزيد من وحدات العمل يفوق الكمية oLv عند مستوى سعر P_1، لابد من رفع معدل الأجر النقدي إلى مستوى أعلى من W_1، و من ثم رفع معدل الأجر النقدي.[2]

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص ص:241 – 242.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص:337 – 338.

الشكل 02: دالة العمل عند كينز

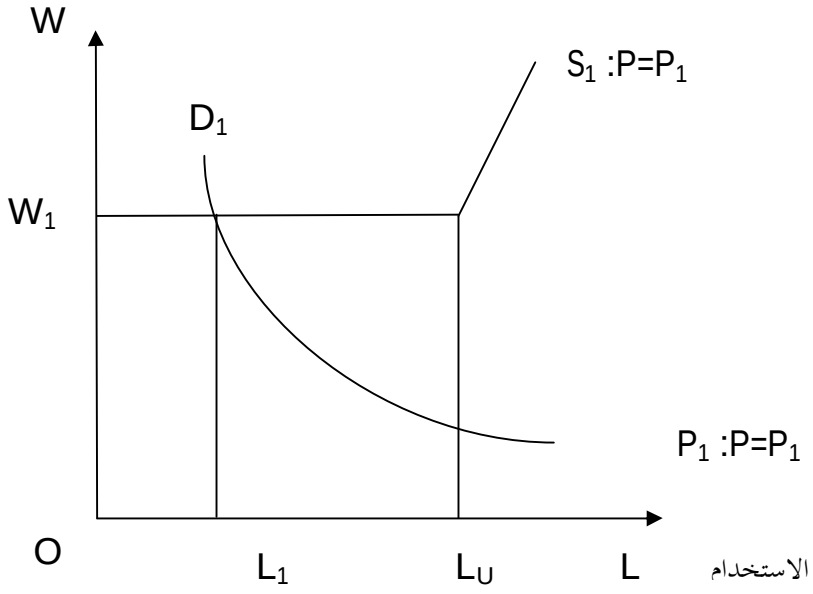

نلاحظ من الشكل أنه تم رسم منحنى الطلب على العمل على أساس الأجر النقدي أيضا، على افتراض ثبات مستوى السعر عند P_1، و بارتفاع الأجر النقدي يرتفع مستوى الأجر الحقيقي على طول المنحنى D_1 عند مستوى السعر P_1، و يتمثل الطلب على العمل بالمقدار d_1 و عرض العمل بالمقدار oLv، و على ذلك عند مستوى الأجر النقدي W_1، و السعر P_1 يواجه سوق العمل فائضا من عرض العمل قدره L_1L_v وحده، أي أن سوق العمل يعاني من حالة البطالة.[1]

[1] ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع السابق، ص:338.

المطلب الثالث: البطالة وفقا لمنحنى فيلبس

يتناول منحنى فيلبس أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية و ما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي و مستوى الاستخدام، و اعتمدت أول دراسة قام بها فيلبس على إحصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة و معدل التضخم نشرت عام 1958 و تضمنت دراسة فيلبس العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية و النسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي مستعينا بإحصائيات المملكة المتحدة للفترة 1957 – 1961، و استخلص فيلبس من دراسته هذه أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي، مع النسبة المئوية لمعدل البطالة، و قد أظهر هذه العلاقة من خلال منحنى سجلت عليه هذه المعلومات.

الشكل 03: منحنى فيلبس

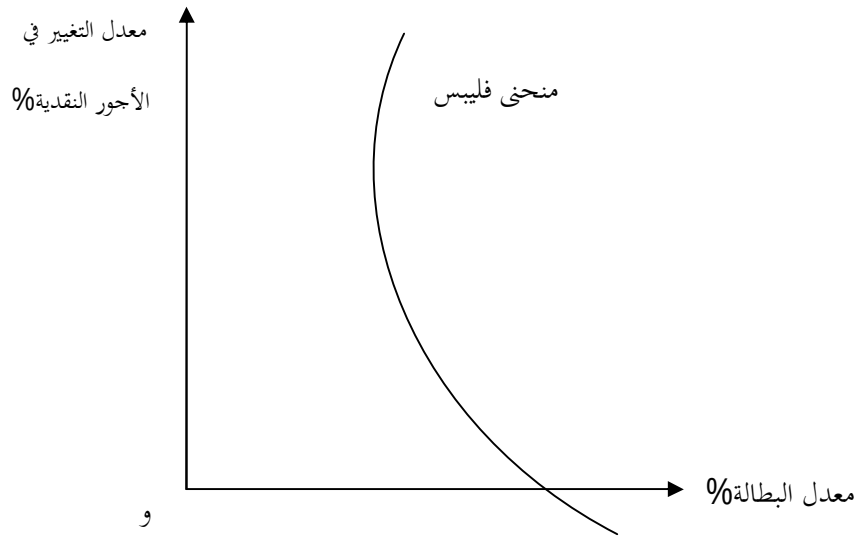

من خلال الشكل نلاحظ أن فيلبس افترض أنه يمكن بناء على العلاقة العكسية بين معدل التغير في الأجور النقدية و معدلات البطالة أن نستخلص علاقة عكسية تربط معدل التضخم النقدي و معدل البطالة و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

إذا كانت تكلفة العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الكلي = عدد ساعات العمل × أجر ساعة العمل.[1]

[1] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص:212.

فإذا افترضنا ثبات أجر ساعة العمل و لكن مع افتراض زيادة إنتاجية العمل فسوف يعني ذلك تناقص عدد ساعات العمل و الذي يترتب عليه و بالتالي انخفاض في تكلفة العمل مما ينعكس في انخفاض مستوى الأسعار.

إذا افترضنا زيادة إنتاجية العمل بنسبة 2% مثلا و لكن مع ارتفاع الأجور النقدية بنفس النسبة، فسوف يترتب على ذلك تكلفة العمل، و من ثم ثبات مستوى الأسعار.[1]

و قد شجعت الدراسة التي قام بها فيلبس إلى قيام دراسات عملية كثيرة حول العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية، و بشكل عام أظهرت معظم هذه الدراسات التي أنجزت في عقد الستينات عن وجود علاقة مهمة، غير خطية بين تضخم الأجور و حجم البطالة.

*** استنتاجات:**

استدل فيلبس من دراسته أن معدل الأجر النقدي الكلي يبقى مستقرا عند مستوى بطالة 5.5%، و على افتراض أن إنتاجية العمل تنمو بمعدل 2% سنويا تقريبا و إن العلاقة بين w/w و حجم البطالة علاقة غير خطية، و حتى يبقى مستوى السعر مستقرا، لابد من الحفاظ على معدل بطالة 2.5%.

و ذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار منحنى فيلبس أنه عبارة عن مؤشر يمكن أن يستفيد منه المسؤولون عن رسم الخطط الاقتصادية و السياسية في تحديد الاختيار بين معدل التضخم و حجم البطالة.[2]

[1] محمد فوزي أبو السعود، نفس المرجع السابق، ص:212.

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص:353.

المطلب الرابع: البطالة عند ماركس و النيوكلاسيك

الفرع الأول: البطالة عند الفكر الماركسي[1]

ينتقد الفطر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية و نادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي بتفاعل قوى العرض و الطلب، و كل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية Les progrèstechniques.

فالبنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى و قيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور، و مما يزيد الأزمة تفاقما هو "أن تعمد الرأسمالية، بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال (c/v) إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة فتلقى بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه".

و عليه فإن البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم، و يرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل، إذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعوضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور، و بالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال و تحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة.

الفرع الثاني: البطالة عند النيوكلاسيك

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام"، الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعروض و الطلب على العمل، و يرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة و من أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة و دور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل مثل بيع و شراء السلع، و أن حجم اليد العاملة ترتبط بعرض و طلب العمل مثل بيع و شراء السلع، و أن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض و طلب العمل في السوق، و بالتالي فإن هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي كما هو مبين أدناه.

[1] ناصر دادي عدون، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص:23 – 24.

$$D_T = F(w/p) \Rightarrow F'(w/p) < 0$$

حيث:

D_T: الطلب على العمل، w/p: الدخل الحقيقي، w: معدل الأجر الاسمي، P: المستوى العام للأسعار.

حيث تعرف دالة الطلب على العمل، بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار، و تعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتوجهون نحو تعظيم أرباحهم: و بالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي، مقيم بالعمل و التكلفة الحدية للأجور.

و بمجرد الوصول إلى مستوى التوازن فإن الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي w/p يشجع المقاولين على التوظيف أكثر لليد العاملة، أما عرض العمل فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي w/p وفقا للشكل التالي:

$$Q_T = F(w/p) \Rightarrow F'(w/p) < 0$$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم، و التي يفترض أن نتعادل و الخدمات المقدمة.

و منه نستنتج أن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، و لم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون **"ساي"** للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن و الدقة، و بالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.[1]

[1] ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق، ص:23.

المبحث الثاني: أنواع البطالة و مسبباتها و أهم آثارها

تعد البطالة من أخطر و أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول، و تختلف حدتها من دولة لأخرى، و من مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية و تمثل تهديد واضحا على الاستقرار الوطني، و لهذا وجب تقديم نظرة حول البطالة من خلال التعريف، القياس، الأسباب ، الأبعاد و اقتصادية للبطالة.

المطلب الأول: تعريف و قياس البطالة و أنواعها

الفرع الأول: تعريف البطالة

لقد تعددت تعاريف البطالة و اختلفت حسب كل مفكر و لذلك يتم تعريفها كالآتي:

البطالة هي نسبة عدد العمال العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المدنية الكلية، و التي تتضمن كلا من العاطلين و العاملين (كل أولئك الراغبين و القادرين على العمل المدفع الأجر).[1]

يقصد البطالة بصفة عامة أن بعض الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع غير مستغلا الاستغلال الكامل أو الأمثل، فالبطالة تعني أن هناك جانب من أفراد المجتمع، الراغبين و القادرين على العمل و يبحثون عن فرصة عمل و لا يجدونها.[2]

تعرف بأنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال، و سواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية، أو غير إرادية.[3]

إن البطالة تعني أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل و لكن العمل هنا يعني العمل المأجور Paidwork، كما أن العمل يعني المهنة أيضا.[4]

---

[1] صلاح محمد عبد الحميد، **أزمة البطالة (دراسة مقارنة مصر - السعودية – الكويت)**، دار هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2012، ص:7.

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص:255.

[3] أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص:9.

[4] محمد ياسر الخواجة، **علم الاجتماع البطالة تحليل لأخطر مشكلات الاقتصاد الحر**، مصر العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2011، ص:13.

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه و القادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال المرضى، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد، بالمقابل هناك من هو قادر على العمل و لا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطور الثانوي و الجامعي و نستبعد من هو قادر على العمل، و لا يبحث عنه نظرا لغناه المادي و كذلك الذين لديهم منصب شغل و يبحثون عن آخر بأجر مرتفع و يقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين بشكل عام، يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل.
- البحث على العمل.[1]

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل كل من هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى.[2]

و منه يمكن استخلاص مفهوم شامل للبطالة "يقصد بالبطالة بمقدار الفرق بين حجم المعروض و حجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل و ذلك خلال فترة زمنية معينة.

[1] مصطفى سلمان و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص:237.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:37.

الفرع الثاني: أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية أو المهنة.

أولا - التقسيم التقليدي:

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها هي:

1. **البطالة الدورية:** و تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة و أخرى، ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الازدهار و الكساد تعاقبا دوريا، ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا و في فترة الكساد يكون هذا المعدل مرتفعا[1]، و من بين طرق معالجتها استخدام طرق أدوات السياسة المالية و السياسة النقدية التوسعية لغرض زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و خفض الضرائب و زيادة معدل عرض النقود إلى جانب الكفاء الضريبي.[2]
2. **البطالة الاحتكاكية:** هناك بعض الناس عاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على عمل يلائم كفاءاتهم، و لكن عندهم خبرات عمل تجعلهم يتوقفون الحصول على عمل سرعة، و ربما يكونوا على معرفة بأن هناك عملا معينا سيتوفر قريبا و هم منتظرون، و يطلق هذا النوع من البطالة اصطلاح "البطالة الاحتكاكية"، و السبب في ظهور هذا النوع من البطالة، هو أن الفرد في أثناء فترة الانتقال يقوم بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بوصفه في حالة بطالة.[3]

و تتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها و مهما اختلفت طبيعتها، و ذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، و لأن بحث العمال عن الوظائف يأخذ بعض الوقت.[4]

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص:301.
[2] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص:193.
[3] إبراهيم طلعت، **البطالة و الجريمة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص ص:119 – 120.
[4] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 2000، ص ص :167 – 168.

3. **البطالة الهيكلية:** تظهر البطالة الهيكلية بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين و متطلبات الوظائف الشاغرة و تنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها:

أ. **التغيرات في هيكل الطلب:** المصاحبة للنمو الاقتصادي و زيادة الدخول الحقيقية للأفراد و زيادة الطلب على السلع الكمالية و الحديثة و تراجعه على السلع التقليدية أو زيادته بمعدل أقل، مما يترتب عليه تراجع الطلب على العمالة في مجال إنتاج السلع التقليدية، و بالتالي الاستغناء عن عدد من العاملين في إنتاج هذه السلع، و لا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الحديثة و الكمالية.

ب. **التقدم الفني:** و استخدام فنون إنتاجية حديثة مكثفة لرأس المال و موفرة للعمالة، فضلا عن إدخال سلع جديدة، و يترتب على ذلك الاستغناء عن عدد من العاملين، في مجال الفنون الإنتاجية و السلع القديمة.

ت. **التغير في الهيكل العمري للسكان و زيادة نسبة صغار السن و الإناث في القوة العاملة:** و هي فئات قليلة الخبرة تزداد مع النمو السكاني، مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات و المؤهلات اللازمة لديهم لشغل الوظائف الشاغرة.

و علاج البطالة الهيكلية يتم من خلال إعادة التدريب و التأهيل للأفراد العاطلين و يتطلب هذا الأمر مزيد من الموارد و الوقت الكافي لذلك.[1]

ثانيا- هناك أنواع أخرى للبطالة تتمثل في:

1. **البطالة المقنعة:** هي تلك الحالة التي تتوفر فيها أيدي عاملة تفيض عن حاجة النشاط الاقتصادي و تعتبر البطالة المقنعة من أبرز مظاهر الدول النامية و تظهر عادة في الزراعة و الخدمات، فمقدار العمل الذي يؤديه العامل أو الموظف أو الفلاح أقل من المطلوب كثيرا، إذ أن العمل الذي يؤديه العامل يوميا بمعدل 8 ساعات يستطيع أن يؤديه بنصف المدة، أي أن هناك فائضا في اليد العاملة لو استقطع ما تأثرت كمية الإنتاج و بعبارة أخرى تنخفض الإنتاجية الحدية لعدد من المشتغلين إلى الصفر في حالة البطالة المقنعة.[2]

[1] السيد محمد السريتي و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص:350.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **دراسة في الخروج من أزمة البطالة و السكن و العنوسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص:33.

2. **البطالة الموسمية:** تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات و القطاعات الاقتصادية فهنالك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في مواسمها مثل القطاع السياحي و الزراعي، و يقل الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات خارج موسمها مما يؤدي إلى حدوث بطالة في فترات الزمنية التي تقع خارج الموسم.[1]

الفرع الثالث: قياس البطالة

للإحاطة بحجم و أبعاد مشكلة البطالة فإن من المفيد حساب معدل البطالة و الذي يشكل مؤشرا هاما ما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل باعتبار هذه الأخيرة العمال المتعطلين مضروبا في مائة أي أن:

معدل البطالة= عدد المتعطلين / جملة قوة العاملة × 100

و قوة العمل هي مجموع العاطلين و العاملين، و ليست عدد العاملين فقط و من ثم فإن الشخص الذي يبحث عن العمل و توقف عن ذلك نظرا ليأسه أو مله فهو ليس باطلا حسب المفهوم السائد للبطالة، مع أنه عاطل حقيقي و لذلك يدعي البعض أن معدل البطالة يكون دائما أقل من الحقيقة، لأنه لا يحسب مثل هؤلاء الأشخاص اليائسين الذين توقفوا عن البحث عن عمل ضمن العاطلين.[2]

و تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دول إلى أخرى، و تتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلي:

1. الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، و ذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا.
2. الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، و ذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان و أسبوعين في كندا حسب يحسب الفرد متعطلا.
3. كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، و كذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
4. تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، و دول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة لمقدمة للعاطلين.[3]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص:196.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **أزمات الشباب و البطالة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص:22.

[3] السيد محمد السويتي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص:344 – 345.

و يذكر أبو حامد الغزالي رحمه الله أن الأنشطة الاقتصادية و الصناعات تحتاج إلى تعليم و مكابدة في الصبا، و إذا فضل بعض الناس عن القيام بذلك في بداية عمرهم أو منعهم من ذلك مانع، فالنتيجة أن يصبحوا عاجزين عن العمل فيأكلون من عمل غيرهم فيكونون عالة على الغير، و إذن فهم عاطلون.[1]

المطلب الثاني: أسباب البطالة و آثارها

الفرع الأول: أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر بل إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى و تتنوع بين الأسباب الاقتصادية و أخرى اجتماعية و أخرى سياسية و يمكننا تقسيمها إلى النحو التالي:

أولا - الأسباب الاقتصادية:

1. في الدول المتقدمة:

- تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة إنها بدأت تنشأ مع نشوء و نمو الصناعة و التقدم الصناعي، و قد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العلمية و التكنولوجية.
- البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العلمية و هذا تم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها حتى عّم أرجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تؤديه العمالة في البلدان الأم لهذه الصناعات، مما أدى إلى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان و ارتفاع نسب البطالة فيها.
- بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن الربح الكثير بأقل عمالة ممكنة مما دفع كثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعيا أن يتم تحقيق الإنفاق العام الجاري الاستثماري.

2. في الدول النامية:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية.
- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية.
- فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف.[2]

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص:22.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **البطالة المسببات و الآثار / رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج**، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2013، ص:4.

- تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية و التي دفعتها إلى سياسات التقشف.

ثانيا- الأسباب الاجتماعية:

- ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصادات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل.
- الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول و التي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلف كم كبير من العاطلين عن العمل.
- تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة و بالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.[1]

ثالثا- الأسباب السياسية:

- تلعب الظروف و الأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات.
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها، حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء و يتعطل من هم أقدر و أكفاء على تولي الوظائف.
- استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لبناء الوطن.
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.
- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.[2]

[1] هايل عبد المولى طشطوش، نفس المرجع السابق، ص:5.

[2] بن عزة محمد و شليل عبد اللطيف، **دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل و القضاء على البطالة في الجزائر**، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة، المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2013، ص:2.

الفرع الثاني: آثار البطالة

أولا- الآثار الاقتصادية:

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل إعداد من العاملين عن العمل و الإنتاج.
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده، و الإنتاج مرتبط بالعمل.
- تكلفة إعالة العاطلين و تختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان و اختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.
- خسارة الإنفاق على التعليم حيث إن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل.[1]

ثانيا- الآثار الاجتماعية و السياسية:

للبطالة آثار اجتماعية و سياسية لا تقل سوءا أو خطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار الاجتماعية و السياسية تنعكس بعد ذلك، فالأشخاص كانوا يشغلون وظائف ثم فقدوها و أصبحوا متعطلين يتعرضون و عائلاتهم لتدهور أحوالهم المعيشية ثم تتدهور أوضاعهم الاجتماعية و ظروفهم النفسية حينما يضطرون إلى طلب المعونة من أقاربهم و أصدقائهم و جيرانهم، و قد يقع هؤلاء في مشكلات معقدة نتيجة الاستدانة و الرغبة في إخفاء حقيقة أوضاعهم اليائسة، و مشكلات تطول فترة البطالة تبدأ مشاعر اليأس تنتاب الشباب و يتزايد الشعور بعدم الارتياح و القلق لاستمرار الاعتماد على عائلاتهم...و قد لاحظ علماء النفس و علماء الاجتماع ارتفاع نسبة الجرائم في أوساط المتعطلين بصفة عامة، كما كثرت المقالات أيضا في السنوات الأخيرة عن العلاقة بين الحركات السياسية المتطرفة في البلدان النامية و معدلات البطالة المرتفعة، و لاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج غلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي و السياسي و لذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة التي تؤدي إلى تعكير هذا المناخ سوف تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.[2]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص:200 – 201.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر قسم الاقتصاد، مصر، 2009، ص:295.

المطلب الثالث: علاج البطالة

1. من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات Information Services التي تكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن و شروط الوظائف الخالية و مزاياها.

و يمكن أيضا الحد البطالة الاحتكاكية إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلا و هذا لا يأتي عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة، ذلك لأنهم إن أخطئوا في اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك و يقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائم.

2. علاج البطالة الهيكلية لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال و تأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل، و أحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في البلدان النامية، خريجي المدارس العليا و المعاهد و الجامعات الذين لا يؤهلهم تعليمهم الوظائف المطلوب شغلها...و العلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم و تحديثها بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي.
3. السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في خفض حجم البطالة الإجبارية تدريجيا، فالمفروض أن تعمد الحكومات إلى السياسات النقدية و المالية التوسعية التي تساعد على خلاصها سريعا من الركود الاقتصادي، و في البلدان النامية تلزم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار و تنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل بما يخلق فرصا متزايدة للعمل.

و ينبغي تفادي الاعتماد على التقنيات الحديثة التي ترفع درجة تكثيف رأس المال في العمليات الإنتاجية حيث هذا يقلل من الطلب على العمل...[1]

[1] عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون، نفس المرجع السابق، ص ص:296 – 297.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم دراسته في الفصل الثاني و المتضمن مفاهيم عامة حول البطلة تلخص أن البطالة ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية، يمكن قياسها عن طريق معدل البطالة و للبطالة أنواع عديدة من أبرزها بطالة دورية، هيكلية، احتكاكية، مقنعة، موسمية و ترجع أسباب البطالة إلى أزمة التمويل على المستوى الداخلي و كذا طبيعة الاقتصاد الدولي غير المتكافئ و غيرها من الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و للتخفيف من حدة هذا الأثر يمكن علاج البطالة بأساليب عدة حسب كل نوع، و لقد تعددت النظريات المفسرة لمفهومي البطالة، و من بينها الكلاسيك، كينز، منحنى فيلبس، و أخيرا ماركس.

الفصل الثالث:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائر

تمهيد:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديدة من المزايا، غذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، أهمها مشكلة البطالة و المساهمة في تنمية القطاعات الحيوية كالصناعة و الزراعة و السياحة و قطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية.

نجد الكثير من الدول تعاني من مشكلة البطالة، و التي تتزايد مع تزايد الكثافة السكانية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الشغل، و لهذا تلجأ الدول إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة، و امتصاص نسبة البطالة و التقليص منها، و هنا يكمن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة بالذات، إذ أن الحكومة لن تتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في دوائر و مؤسسات الدولة. لذل يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كحل مثالي من أجل المساهمة في تشغيل الشباب العاطل عن العمل، و خاصة حملة الشهادات.

و من هنا يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث و هي:

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي في تقليص معدلات البطالة خلال الفترة 2000 – 2016

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر و المعمول بها حاليا على حزمة من الحوافز و الضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزار كما حققت الجزائر التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي و أيضا تمتعت الجزائر بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الاستثمار.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

الفرع الأول: قوانين الاستثمار في الجزائر

أولا- قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في جويلية 1963:

تميز الوضع الاقتصادي و الاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر و المحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار[1]، كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد و إعادة بناء و تنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال و المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر و جلب الاستثمارات الأجنبية.*

ثانيا- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في جوان 1966:

لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 و هو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني و الأجنبي، و الذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة نقل التكنولوجيا و توفير مناصب الشغل، أما فيما يخص[2]

[1] عبد الرحيم شيبي، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، بيروت، مارس 2009، ص:4.

* قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 1993/63.

[2] قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 180، الجزائر.

السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب، عرفت منعرجا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.[1]

ثالثا- قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة و الخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري، إذ و رغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة حوالي 2328 مشروع، و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات.[2]

رابعا- قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

لقد أتم و عدل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد و الذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة و تعهدات و واجبات كل الأطراف، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل[3]

[1] قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، نفس المرجع السابق.

[2] قانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

[3] عبد الرحيم شيبي، مرجع سبق ذكره، ص:5.

المستخدمين، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في تسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب على ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.[1]

خامسا- قانون النقد و القرض 1990:

يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، و قد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم و مراقبة مستقلة، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز، و لقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا و صريحا، و لكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض سنة 1990 ب 344 مشروع أي ما يعادل 20.6% و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.[2]

سادسا- قانون الاستثمار لسنة 1993:[3]

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/05 بهدف توفير البيئة القانونية و التنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص، خاصة الأجنبي منه مبينا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من اجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح الاقتصادي، و قد ركز هذا القانون على مجموعة نقاط سندرج أهمها فيما يلي:

[1] عبد الرحيم شيبي، نفس المرجع السابق، ص:5.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:196.

[3] مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع و تهيئة الاستثمار**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، أفريل 2004، ص:7.

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالمستثمر محليا كان أو أجنبي له حرية الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة.
- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب.
- تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار مع التزام الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين و تمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.[1]

كما أكد قانون 1993 على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد و القرض من بينها:[2]

- التأكيد على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال و الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات و قد تأكد ذلك فعلا من خلال انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- إنشاء وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم و توجيه المستثمرين و متابعتهم و القيام بالدراسات و الأبحاث و استغلال فرص التعاون في المجالات التقنية و تنظيم الندوات و الملتقيات و إصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.
- تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها و حمايتها و معاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة.
- اعتبار السوق المالية طريق من طرق الخصخصة للمؤسسات العمومية و تشجيع مساهمة الأفراد في رأس المال.
- لقد شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الجبائية الضريبية و الجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية و الحرية التي قدمها له هذا القانون.

[1] مرداوي كمال، نفس المرجع السابق، ص:8.

[2] كرامة مروة و رايس حدة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، 2012، ص:67.

سابعا- قانون الاستثمار لسنة 2001:[1]

تم إصدار هذا القانون في 8 أوت 2001 و الذي يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخصة.

و جاء هذا الأمر بنص على الامتيازات الضريبية و الجمركية التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في النظام العام و هي كما يلي:

أ. تطبيق النسبة المنخفضة للحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بالسلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ت. الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يتعلق كل التقنيات العقارية التي تمت الاستثمار المعني.

كما نص الأمر رقم 01-03 على النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة إذا كانت تستعمل تكنولوجيات من شأنها تحافظ على البيئة، و في هذا المضمار فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة.

و تستفيد المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، من مزايا على مرحلتين كما يلي:

*** مرحلة إنجاز الاستثمار:** و هي نفس المزايا الموجودة في النظام العام، المتعلقة بدفع حقوق نقل الملكية، و الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية، بالإضافة غلى:

تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

*** مرحلة انطلاق الاستغلال:** تترتب عنها المزايا التالية:

[1] المادة 01 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بالجزائر، 22 أوت 2001، ص:7.

- الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة، و الدفع الجزافي، و الرسم على النشاط المهني (TAP).

و نص هذا الأمر أيضا على الضمانات الممنوحة للمستثمرين في المواد 14، 15، 16، 17 حيث يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب، نفس المعاملة مع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين في مجال الحقوق و الواجبات المتعلقة بالاستثمار.

كما ذكر الأمر رقم 01-03 الأجهزة الجديدة للاستثمار في الدولة الجزائرية، و هي المجلس الوطني للاستثمار، و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و حدد مهام كل جهاز من هذه الأجهزة.[1]

ثامنا- قانون الاستثمار لسنة 2006:

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل و تتمة للأمر رقم 01-03 و المتعلق بتطوير الاستثمار، يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية الموجهة لإنتاج السلع و الخدمات في القطاعات الإنتاجية و الخدمية. منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم الماس بالامتيازات المحصل عليها و إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و العائدات الناتجة عنها، و المعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات و الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف لتشجيع و حماية الاستثمارات.[2]

تاسعا- قانون الاستثمار لسنة 2016:

يهدف هذا القانون إلى تحدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات و يستفيد من أحكام هذا الفصل استثمارات الإنشاء و توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات و السلع التي ليست محل استثناء من المزايا، و تحدد قوائم النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا التي تدعى في صلب النص القوائم السلبية عن طريق التنظيم.[3]

[1] المادة 01 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، نفس المرجع السابق، ص:7.

[2] كرامة مروة و رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص:70.

[3] قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2006 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، الجزائر، ص:19.

في حالة ممارسة نشاط مختلط أو عدة نشاطات لا تمنح المزايا المقررة في هذا القانون إلا لتلك القابلة للاستفادة من المزايا، و لهذا الغرض يمسك المستفيد محاسبة تفصل الأرقام الموافقة للنشاطات في الفقرة الأولى من القانون، و كيفيات تطبيق المزايا على استثمارات توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل و كذا سقف المبالغ المشترطة للاستثمارات غير استثمارات الإناء للحصول على المزايا عن طريق التنظيم.[1]

الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر

1. الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها على تشجيع الاستثمارات و حمايته لتمكنه من المشاركة في بناء و تطوير و نمو الاقتصاد الوطني، و هذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة و المنصوص عليها قانونيا، و كذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر و الدول على مستوى ثنائي و متعدد الأطراف باللجوء إلى التحكم الدولي.

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد و القرض رقم (90-10) و المرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار و الذي ينص على:

الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار: هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية، التعليم و كذا بعدة أنماط و صيغ كتنمية القدرات و الطاقات أو تلك التي تعبد التأهيل او الهيكلة و التي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال او عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شراكة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).[2]

[1] قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2006 يتعلق بترقية الاستثمار، نفس المرجع السابق، ص:19.

[2] عبد الحميد أونيس، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الجزائر، أفريل 2006، ص:255.

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوق بالوثائق التي تشترطها التشريعات و التنظيمات.

مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمار: جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 و التي ورد فيها:"يحظى الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار".

و منه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين و الاستثمارات، و من ثمة الحفاظ و الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة و المتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

2. **ثبات القانون المطبق على الاستثمار:** جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 و بدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص القانون الاستثمارات في الجزائر في هذه المادة:

" لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي و ضمان حق ملكيته في حالة التأميم و عدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

3. **ضمان حرية التمويل:** للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخيل و الفوائد و غيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي (أي تحويل الآلات و المعدات) و الذي نص عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر، و مقره رسميا البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، و العوائد الناجمة عنه، و يخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل او للتصفية حتى و لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز ستين يوما.[1]

[1] عبد الحميد أونيس، نفس المرجع، ص:256.

4. **الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:** إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي و هذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق و الأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي و المحلي فالجزائر و إيمان منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع و ضمان الاستثمار على إقليمها و في جميع الميادين الاقتصادية.[1]

[1] عبد الحميد أونيس، نفس المرجع السابق، ص:256.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: المعوقات السياسية و القانونية

يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فإن انعدامه يعتبر أكبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، و تعتبر عشرية التسعينات التي عرفتها الجزائر و التي عرفت بالعشرية السوداء، و الدليل على ذلك تعاقب عشر حكومات على السلطة، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني من خلال تفشي ظاهرة الإرهاب و الذي أصبح يهدد كل مؤسسات الدولة.

على الرغم من أن الجزائر عرفت استقرار سياسيا و أمنيا نسبيا منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة، و الذي ركز سياساته على إعادة الأمن و الاستقرار للبلاد و ذلك من خلال ما عرف بقانون الوئام و المصالحة الوطنية، غلا أن بوادر الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى قليلة و هذا نظرا للتدخلات و الشكوك التي مازالت تحيط بالمستثمرين الأجانب.

و من جهة أخرى فإن الجزائر و على غرار باقي دول العالم الثالث لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر تأثيرا مباشر بالموافق السياسية.

و بالنظر إلى القوانين و التشريعات نجدها هي أيضا تتميز بعدم الاستقرار و ذلك نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، إضافة غلى تعدد القوانين و الأنظمة التعديلات و التغيرات في القوانين و المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء التي تحول دون إقبال المستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب على الاستثمار.

الفرع الثاني: المعوقات المالية و الإدارية

لا تزال المنظومة البنكية عندنا في الجزائر دون المستوى المطلوب، حيث يرى العديد من الخبراء أن النظام البنكي الجزائري مازال يعتريه القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد و يغري هذا القصور في نظرهم إلى[1]

[1] منصوري زين، **وقائع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، الشلف، ماي 2005، ص:139.

ما يلي:

- البيروقراطية و المحاباة في إنجاز المعاملات.
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة و سوء التنسيق بين البنوك.
- ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.[1]
- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين، فيما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تقييم المخاطر.
- طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القروض قبل الموافقة على منحها.
- ضعف مستوى الإستعدادية و الجاهزية لدى البنوك الجزائرية و هذا راجع لمفهومها الخاطئ الراسخ لدى القائمين على البنك، و انحصار نظرتهم إلى البنك على أنه مؤسسة فقط و ليس سوق و من جانبه سجل الخبراء الاقتصاديون أكبر مشكل يطرح بالنسبة للمستثمرين الأجانب في الجزائر، هو ضمان تحويل رأس المال و المداخيل بعد الاستثمار ما يستدعي إنشاء صناديق استثمار تتمثل مهمتها الأساسية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما.
- و تسعى الجزائر إلى تجاوز العقبات المتصلة بمناخ الأعمال و الاستثمار، بعد الانتقادات التي وجهت لها من قبل البنك العالمي في تقريره الأخير الخاص بمناخ الأعمال، لذا طلبت وزارة المالية حكما تقنيا و مصاحبة من قبل فرع البنك العالمي لتحديد كافة المشاكل التي يعاني منها السوق الجزائرية، و حصر كافة المصاعب التي تواجهها في مجال جلب الاستثمارات و تريد الدوائر الرسمية الجزائرية من خلال هذه الخطوة وضع آليات مرنة على المحك تكفل تجاوز العقبات البيروقراطية و إعطاء دفعة حقيقية لمؤسساتها و نسيجها الاقتصادي عبر حل إشكالات تحويل الأموال و العقار و غيرها.

أما المعوقات الإدارية التي يواجهها المستثمر في الجزائر هي:

- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية و تطبيقها بصفة انتقائية و متباينة من جهة إدارية غلى أخرى.
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة باستثمار و عدم الشفافية و تعدد الجهات الوصية.
- تعقد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء مشروع.[2]

[1] منصوري زين، نفس المرجع السابق، ص:139.

[2] ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة الجزائر تونس و المغرب)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، ص ص:151 – 162 بتصرف.

- غياب هيئة وطنية مكلفة بإدارة و متابعة و تنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- نقل النظام الضريبي و الشبه الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية و عدم الوضوح في التطبيق و هو ما يترك المجال، و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.[1]

[1] ساعد بوراوي، نفس المرجع السابق، ص:163.

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2016 عودة الاستقرار و الأمن للجزائر بعد عشرية سوداء أدخلتها في أزمة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و هذا ما كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مطلع التسعينات رغم التحفيزات و الامتيازات المقدمة من الدولة إلى أن المستثمر الأجنبي في مثل تلك الأوضاع لا يستطيع المخاطرة بأمواله، إضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001، و اعتماد جملة من التحفيزات و المزايا للمستثمر الأجنبي بتعديل و مراجعة قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل و المتمم بأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و كذا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي و هو ما انعكس إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر.

الجدول 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التدفقات الواردة	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1156
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
التدفقات الواردة	1841	1686.73	2593.6	2746.93	2300.36	2571.23
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
التدفقات الواردة	1500.4	1691.88	1503.45	-403.39	1546	

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي.

فقد شهدت الفترة ما بين 2000 – 2006 تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر عتبة المليار دولار سنة 2001 سنة صدور قانون تطوير الاستثمار سجلت قيمة 1107.9 مليون دولار و هي قفزة نوعية مقارنة بسنة 2000 التي سجلت 280.1 مليون دولار، فيما انخفضت قيمة التدفقات الواردة في السنوات 2002، 2003، 2004 مقارنة بسنة 2001 مسجلة 1065، 881.9، 633.7 مليون دولار على التوالي و هذا دليل على القفزة النوعية المسجلة للتدفقات ما بين الفترة 2000 – 2001 و التي كانت منخفضة و يرجع السبب لذلك إلى الوضعية المعقدة التي كانت تمر بها الجزائر و في الفترة 2004 – 2008 فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر و

التي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، و بقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة و نلاحظ في سنة 2002 كان تدفق الاستثمار الأجنبي 1065 مليون دولار و الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، و خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسيات الهندية، و هكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه و الدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى 633.7 مليون دولار ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، و منه فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.

أما سنوات 2008 – 2009 فقد شهد ارتفاعا في الاستثمار الوارد ب 2593.6 – 2746.93 مليون دولار و ينخفض في سنوات 2014، 2015، 2016 على التوالي، و بصفة عامة يمكن القول بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2000 – 2016.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدود و ذلك رغم الفرص و المؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة و غيرها، و يوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول 03: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية 2002 – 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المبلغ/ مليون دينار جزائري	النسبة المئوية
الزراعة	1316	%2.06	222790	%1.74
البناء	11389	%17.85	1310896	%10.24
الصناعة	11256	%17.64	7411469	%57.90
الصحة	935	%1.47	171948	%1.34
النقل	31097	%48.74	1095948	%8.56
السياحة	1018	%1.60	974396	%7.61

الخدمات	6786	%10.64	1169895	%9.14
التجارة	2	%0.00	10914	%0.09
الاتصالات	5	%0.01	432578	%3.38
المجموع	63804	%100	12800834	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات 2018/06/07.

إن التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر لا يزال محصورا في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالصناعة البترولية الذي ظل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى بمبلغ يقدر ب 7411469 مليون دينار و ما يعادل 11256 مشروع. في حين يحتل قطاع البناء المرتبة الثانية بمبلغ يقدر ب 1310896 مليون دولار و ما يعادل 11389 مشروع و يحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بمبلغ يقدر ب 1169895 مليون دينار و ما يعادل 6786 مشروع في حين يحتل قطاع النقل المرتبة الرابعة بمبلغ 1095948 مليون دينار و ما يعادل 31097 مشروع، أما ترتيب قطاع السياحة، الزراعة، الصحة، التجارة، الاتصالات يأتي على التوالي.

الفرع الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، و قد يصنف نشاطه بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل MNE خاصة في قطاع المحروقات، و الجدول التالي يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016.

الجدول 04: يوضح مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة الممتدة 2002 – 2016

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دج
أوروبا	437	955161
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	313	677209
آسيا	98	163102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997528

إفريقيا	5	5686
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2216699

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2018/06/07.

تميز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بالارتفاع المتزايد من سنة لأخرى و يعود الفضل لذلك للتسهيلات و الضمانات التي قدمتها القوانين المختلفة للمستثمرين، و كذلك تحسن مناخ الاستثمار بالإضافة إلى الاتفاقيات و المعاهدات حيث اختلت الدول العربية المرتبة الأولى و ذلك بمبلغ 997528 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 236 مشروع، في حين تحتل أوروبا المرتبة الثانية و ذلك بمبلغ 955161 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 437 مشروع يليها الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة و ذلك بمبلغ 677209 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 313 مشروع تليها آسيا في المرتبة الرابعة و ذلك بمبلغ 163102 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 98 مشروع و بعدها أمريكا بمبلغ 68163 مليون دينار جزائري و تأتي في المرتبة الأخيرة أستراليا بمشروع واحد فقط.

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

إن مواجهة أزمة البطالة تعتبر من أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن و في المستقبل، هذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر و ما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع، فقد أكدت دراسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء و البنك العالمي، بأن مسألة الفقر في الجزائر ترتبط أولا بالقدرة على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القدرة الشرائية، خاصة و أن العاطل عن العمل في الجزائر لا يستفيد من أي تعويض أو حماية اجتماعية كما هو الشأن في بعض البلدان الأخرى.

المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر

تعد الجزائر إحدى الدول الإفريقية المزدحمة بالسكان و هي من أكبر الدول العربية و الإفريقية مساحة، حيث يتركز اقتصادها على قطاع النفط (المحروقات)، و اعتماده كوسيلة أولية لتمويل إيرادات الدولة. و بذلك نذكر الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك، و تكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في عنصرين أساسيين و هما:

- العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة.
- العوامل التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

1. **العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة:** من أهم العوامل الخارجية عن نطاق سيطرة الحكومة و لها الأثر الواضح على زيادة نسب البطالة في الجزائر ما يلي:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات التي تتميز بعدم إستقرارية أسعارها ما من شأنه يؤدي إلى:
- انكماش اقتصادي (خاصة في النصف الثاني من الثمانينات)، انخفاض النمو الاقتصادي، انخفاض مستويات الدخل و العمالة.[1]

[1] غالم عبد الله و حمزة فيتوش، **إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات و أوجه القصور)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011، ص:15.

- النمو الديمغرافي خاصة و أن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب و الزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل.
- نقص مصادر التمويل لإنعاش و تمويل المشاريع الاقتصادية، و هذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي و ضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.
- أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر و التي تأزمت بعد سنة 1986 ما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية و ما صاحبها من تسريح جزئي و جماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني.

2. **العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة:** تتعلق مجمل هذه العوامل بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية، التوزيع السكاني و كذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة و عليه فيمكن حصر هذه العوامل في فيما يلي:

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل، سواء كان هذا التكوين جامعيا أو معنيا نظرا لضعف الوساطة في سوق العمل و وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- نقص اليد العاملة المؤهلة و ضعف تطورها في الحرف، إذ بالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة بالجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، إذ يواجه الشباب البطالة صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل و الذي من شأنه دفع عجلة التنمية.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما أدى إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما لدى الشباب مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية.
- العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية و المهنية لليد العاملة نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب و الهضاب العليا.[1]

[1] غالم عبد الله و حمزة فيتوش، نفس المرجع السابق، ص:16.

- الاختلالات الهيكلية و التي يمكن تصنيفها إلى ما يلي: نقص إنتاجية القطاع الصناعي و الزراعي، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، عدم وجود تكامل بين التكوين و التشغيل.[1]

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

شهدت الفترة 2000 – 2016 انخفاضا ملحوظا في معدلات البطالة بسبب حرص الدولة على توفير مناصب الشغل و يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول 05: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسبة	%29.5	%27.3	%25.9	%23.7	%17.7	%15.3
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة	%12.51	%13.79	%11.33	%10.17	%9.96	%10
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	
النسبة	%11	%9.83	%10.6	%11.20	%9.9	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، العمل و البطالة، زيارة الموقع 2018/06/07.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة في سنة 2000 كانت 29.5% و استمرت في الانخفاض إلى أن ارتفعت في سنة 2007 وصلت إلى 13.79% ثم عاودت الانخفاض حيث استقرت في سنتي 2010 و 2011 بنسبة 9.96%، 10% على التوالي ثم عاودت الارتفاع لتصل 11% في سنة 2012 أما سنة 2013 فانخفضت على التوالي لتصل إلى 9.83% ثم لتعاود الارتفاع سنة 2014 إلى 10.6% مما يعني أن هناك أكثر من مليون و نصف عاطل عن العمل، 80% منهم شباب، لتعاود الانخفاض إلى 9.9%.

و تجدر الإشارة إلى أن تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة يعود إلى عدة عوامل من بينها:

- تحسن الوضعية الأمنية للجزائر، تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة و انطلاق عدة ورشات، و التي ترجمت بخلق العديد من مناصب العمل.

[1] غالم عبد الله و حمزة فيتوش، نفس المرجع السابق، ص:16.

- جاء في هذه المرحلة القانون رقم 04-90 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة الشغل ليعزز مكانة و دور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال و تشغيلهم، و قد تم تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى المتعاملين الاقتصاديين.
- تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا و الجنوب، حيث عرفت هذه الفترة استحداث عدد هام من مناصب العمل.
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت و أجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب.
- الدور الكبير الذي لعبته كل من الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب العمل و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الثالث: ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر

بذلت و تبذل الدولة جهودا للحد من تفاقم مشكلة البطالة، فقد اتخذت العديد من الإجراءات و الأجهزة للتخفيف من ضغوط سوق العمل، و التي تجسدت من خلال برامج مساعدة تشغيل الشباب، من أهمها:

1. **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:** منذ سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة يسمى الإدماج المهني بسنة 1990، و الهدف منه توفير منصب مؤقت للشباب العاطل، و ذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية و يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات و الإدارات المحلية ثم تتولى المجمعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على التشغيل لمدة تتراوح من 03 إلى 12 شهرا إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة و تتركز في مجملها في القطاع الخدمي.
2. **الصندوق الوطني للتأمين من البطالة:** يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل و الحفاظ على الشغل، و قد سمح بالاحتفاظ ب 1837 منصب شغل، و في سنة 2004 كرس هذا الجهاز إلى إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة الذي سمح بالمصادقة على 20642 ملف، و هدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك على اعتماد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات و كذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب اقتصادية.
3. **الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب:** أنشئت هذه الوكالة في 1966 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 و تعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار جزائري، و تشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل، و في إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة مصغرة و من خلالها تم توفير 18980 منصب شغل، إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة و تلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6567 مشروع وافقت أن تساهم البنوك مع جهاز دعم تشغيل الشباب لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.[1]

[1] عاقلي فضيلة، **البطالة: تعريفها و أسبابها و آثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص:10.

4. **أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:** يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، و ذلك من خلال فتح ورشات و أشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات، و شبكة صرف المياه، و قد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175131 منصب.
5. **عقود ما قبل التشغيل:** كما تبنت الجزائر، برنامجا خاصا بالتشغيل سنة 1998 سمي بعقود ما قبل التشغيل و الذي وجه لحاملي الشهادات الجامعية و التقنيين السامين الذي تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، و كذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية و الذين يطلبون العمل لأول مرة، و يتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل من طرق الدولة قدر بداية من 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار ثم 12 آلاف دينار و أخيرا ب 15 آلاف دينار بعد بالنسبة لخريجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدره ب 4500 دينار و يستفيدون من التغطية الاجتماعية، و رغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود و إن حصل على هذا العقد فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة.
6. **الوكالة الوطنية لتسيير الشغل:** أنشأ هذا الجهاز سنة 2004 و يعمل على مرافقة القروض المصغرة و دعمها و متابعتها و يخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل و الحرفيين و النساء بالمنازل و تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و 40000 دج.
7. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها و تقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار و الذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل و بالتالي التخفيف من حدة البطالة، منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 74397 مليار دينار جزائري مما سمح بتوفير 17816 منصب شغل و تتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.

و قد اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية و إنجاز أجهزة مؤقتة و عدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لارتفاع عدد المحتاجين في هذا الظرف[1]، ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر و اتساع الفوارق الاجتماعية، و تدهور مستوى المعيشة

[1] عاقلي فضيلة، نفس المرجع السابق، ص:11.

لفئات واسعة من الأفراد في هذا السياق تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 و امتد إلى غاية 2004 و خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري قصد إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي و ترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل و تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، و بالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي بحيث يرتكز برنامج الإنعاش على المحاور التالية: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، التوازن الجهوي، إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه و التي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر، المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات و تسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة و غير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.[1]

[1] عاقلي فضيلة، نفس المرجع السابق، ص:11.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي في تقليص معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

تظهر مشكلة البطالة مختلف دول العالم و في مقدمتها الجزائر بمعدلات مختلفة و متباينة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة، خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي أجرتها الجزائر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية و ذلك بالتأكد من فرضيات الدراسة من خلال تحليل البيانات الإحصائية الضرورية للدراسة.

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة في الجزائر

الفرع الأول: حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016

يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002 – 2016.

الجدول 06: حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر

الوحدة: مليون دينار جزائري

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمار الأجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100%	12800833	100%	1138412	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2018/06/19.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار المحلي له قيمة أكبر مقارنة بالاستثمار الأجنبي فالاستثمار المحلي قيمة المبلغ الذي لديه 10584134 مليون دينار أي ما يعادل 83% و يوفر 1018887 منصب شغل و لديه أيضا 62982 مشروع.

بينما الاستثمار الأجنبي فقيمة المبلغ التي لديه 2216699 مليون دينار و ما يقارب 119525 منصب عمل و 822 مشروع، و من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار المحلي يوفر مناصب عمل أكبر من الاستثمار الأجنبي و ذلك فإن الاستثمار المحلي له انعكاسا إيجابيا متزايدا على مستوى العمالة مقارنة بالاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية 2002 – 2016

الجدول الموالي يبين نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من حجم العمالة وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 – 2016.

الجدول 07: توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016

القطاع الاقتصادي	عدد مناصب العمل	النسبة %
الزراعة	53445	%4.69
البناء	246138	% 21.62
الصناعة	466382	% 40.97
الصحة	22478	%1.97
النقل	162976	% 14.32
السياحة	62069	% 5.45
الخدمات	116476	% 10.23
التجارة	4100	%0.36
الاتصالات	438	%0.38
المجموع	1138412	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2018/06/16.

من خلال الجدول نلاحظ إن قطاع الصناعة هو الذي وفر أكبر قدر من مناصب العمل بنسبة 40.97% يأتي بعده قطاع البناء و النقل ب 21.62% و 14.32% على الترتيب ثم قطاع الخدمات بنسبة 10.23% و

يليها قطاع السياحة ب 5.45% و قطاع الزراعة و الصحة و الاتصالات و التجارة بنسبة 4.69%، 1.97%، 0.38% و 0.36% على التوالي.

الشكل 04: توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016

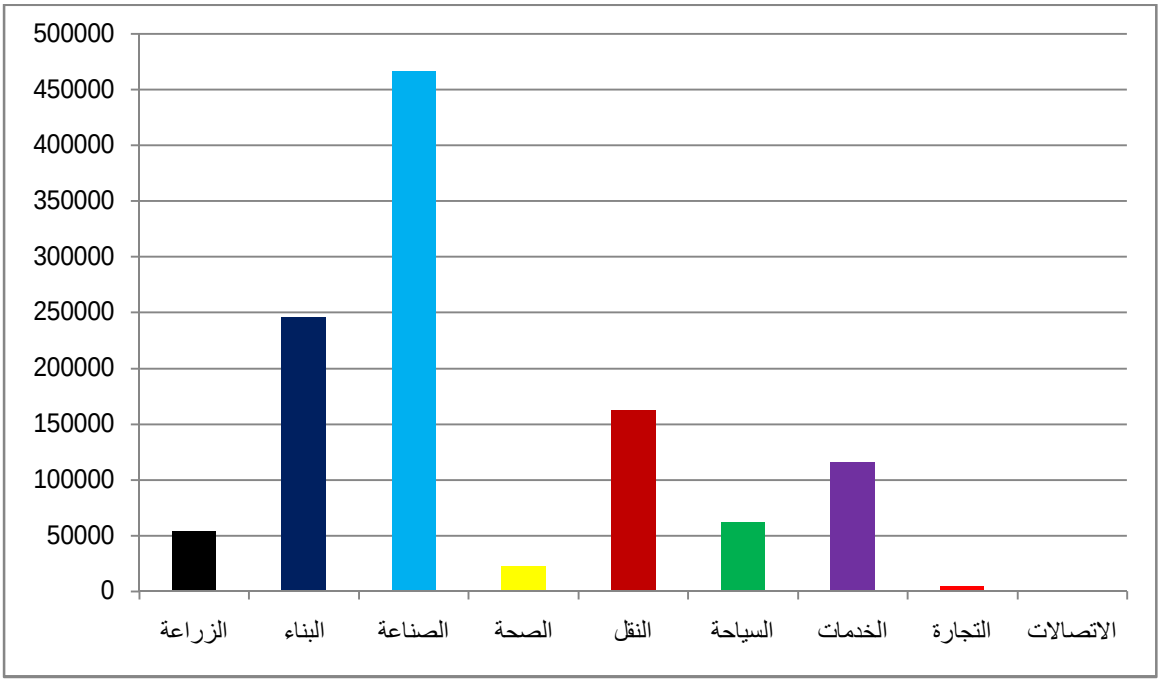

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الفرع الثالث: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة 2002 – 2016

الجدول الموالي يبين نصيب كل من الأقاليم المستثمرة في توفير مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016.

الجدول 08: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي حسب الأقاليم

المناطق	مناصب الشغل	النسبة
أوروبا	71010	% 59.41
من بينها الاتحاد الأوروبي	42649	% 35.68
آسيا	10567	% 8.84
أمريكا	3755	% 3.14
الدول العربية	30199	% 25.26
إفريقيا	209	% 0.17
أستراليا	264	% 0.22
متعدد الجنسيات	3521	% 2.94
المجموع	119525	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، موقع سبق ذكره، 2018/06/16.

من خلال الجدول يتضح أن المشاريع الأوروبية التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت ب 71010 منصب عمل تليها المشاريع المستثمرة من الدول العربية و قدرت ب 30199 منصب عمل، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا ب 10567 منصب عمل و أمريكا ب 3755 منصب عمل، أما المشاريع من متعدد الجنسيات و أستراليا و إفريقيا وفرت مناصب شغل ضئيلة قدرت ب 3521، 264، 209 منصب عمل على التوالي.

المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم و في مقدمتها الدول النامية و على رأسها الجزائر و ذلك بمعدلات مختلفة و متزايدة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي يأمل الكثير منها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 09: الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر

السنوات	الاستثمار الأجنبي	معدلات البطالة
2000	280.1	% 29.5
2001	1107.9	% 27.3
2002	1065	% 25.9
2003	633.7	% 23.7
2004	881.9	% 17.7
2005	1156	% 15.3
2006	1841	% 12.51
2007	1686.73	% 13.79
2008	2593.6	% 11.33
2009	2746.93	% 10.17
2010	2300.36	% 9.96
2011	2571.23	% 10
2012	1500.4	% 11
2013	1691.88	% 9.83
2014	1503.45	% 10.6
2015	-403.39	% 11.20
2016	1546	% 9.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات العمل و البطالة.

و بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 09 و الذي يجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في الجزائر و بالاستعانة ببرنامج SPSS.V 16 في تحليل البيانات تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول 10: نتائج تحليل البيانات

معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة
-0.79	0.639	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تبين النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و الذي يقدر ب 0.79- و معامل التحديد يقدر ب 0.639 أي أن التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر التغير في البطالة بنسبة 63.9% بقيمة احتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 و بالتالي نموذج إحصائي مقبول.

من خلال هذه النتائج تتحقق فرضية الدراسة و التي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على البطالة.

خلاصة الفصل الثالث:

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، و يبدو ذلك جليا من خلال البرامج و الإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، و التي تهدف إلى ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و أيضا في قطاع الخدمات و التي بدورها توفر مناصب عمل جد معتبرة.

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا.

الخاتمة

الخاتمة:

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، و يبدو ذلك جليا من خلال البرامج و الإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها توفير المناخ الاستثماري الملائم، و التي تهدف إلى ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من ظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل و الراغبة فيه، و ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الضمانات للمستثمر الوطني و الأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع و تطوير الاستثمارات و بالتالي خلق مناصب الشغل، لكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لاستيعاب العدد الفائض من اليد العاملة النشيطة تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة.

من هذا المنطلق تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل أساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة، و تنوع القطاعات الاقتصادية، فالجزائر تمتلك مؤهلات و عناصر تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي، هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحليين، و رغم أن هذا الاستثمار ما يزال يهتم بالقطاع النفطي و له مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة إلا أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات.

1. النتائج:

- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه.
- اهتمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بقطاع المحروقات تجاهلها للقطاعات الأخرى.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الإيجابي.
- تسعى الجزائر إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر للتقليل من حدة البطالة.
- تقلب و تذبذب في حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بين فترة و أخرى مما أثر على معدل البطالة.
- إن عجز القطاع العام و ظهور بعض الأزمات الاقتصادية رغم الجزائر على تبني الاستثمار الأجنبي المباشر لضمان النمو الدائم.
- رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل جد ضئيلة.

2. نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الفرضيات يمكننا حصر نتائج اختبارها في العناصر التالية:

الفرضية الأولى: صحيحة فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، و له مكانة خاصة لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية، و ذلك من خلال رفع الإنتاجية و تشغيل الأيدي العاملة.

الفرضية الثانية: و هي صحيحة يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار خاصة بعد إصدار قوانين الاستثمار المختلفة.

الفرضية الثالثة: صحيحة تمتلك الجزائر مؤهلات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن هذا الاستثمار لا يزال يهتم بالقطاع النفطي و له مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة.

3. التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها تقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- الإسراع في تنظيم المناخ المناسب للاستثمار المحلي سواء إداريا أو قانونيا و الالتزام سياسة الإسراع واضحة و طويلة المدى فيما يخص تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- العمل على تبني سياسة اقتصادية من أجل تنويع هيكل الاقتصاد و الحد من التبعية لقطاع المحروقات، و ضرورة الاعتماد على استثمارات منتجة بعيدة عن الصدمات الخارجية و العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، و الرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طبق المعايير الدولية.
- تسهيل و إلغاء التعقيدات و الإجراءات الإدارية المطلوبة و المكلفة التي تعرقل أعمال المستثمرين، مما تؤجل الاستثمارات للشروع في العملية الاستثمارية.
- ضرورة تطوير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويجية للاستثمار.
- ضرورة استقطاب المشاريع الأجنبية كثيفة العمالة، لخلق المزيد من فرص العمالة.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم طلعت، **البطالة و الجريمة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
2. إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
3. أبو قحف عبد السلام، **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2003.
4. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.
5. أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، دار النهج للنشر و التوزيع، الأردن، 1997.
6. أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
7. السيد عليوة، **تحليل مخاطر الاستثمار**، دار الأمين للنشر و التوزيع، مصر، 2006.
8. السيد محمد السريتي و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2013.
9. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
10. حسن كريم حمزة، **العولمة المالية و النمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
11. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي (المعوقات، و الضمانات القانونية)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
12. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
13. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل للنشر، الأردن، 1998.
14. صلاح محمد عبد الحميد، **أزمة البطالة (دراسة مقارنة مصر، السعودية، الكويت)**، دار هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2012.
15. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
16. ضياء مجيد الموسوي، **دراسة في الخروج من أزمة البطالة و السكن و العنوسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

17.طارق الحاج، **علم الاقتصاد و نظرياته**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1998.

18.طاهر حيدر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

19.طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر، الأردن، 1997.

20.طاهر مرسي عطية، **أساسيات إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

21.عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، مطبعة المكتب العربي الجديد، مصر، 2001.

22.عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة للكتب، مصر، 1997.

23.عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

24.عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

25.عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2010.

26.علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي (نظريات و سياسات)**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

27.فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

28.فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.

29.قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمارات**، دار الثقافة، الأردن، 2009.

30.محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2005.

31.محمد عوض عبد الجواد، **الاستثمار في البورصة (أسهم، سندات، أوراق مالية)**، دار الحامد، الأردن، 2006.

32.محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

33.محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

34.محمد ياسر الخواجة، **علم الاجتماع (البطالة، تحليل لأخطر مشكلات الاقتصاد الحر)**، مصر العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2011.

35. مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

36. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

37. مصطفى سلمان و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.

38. موقف عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة**، الوراقة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

39. ناصر دادي عدون، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

40. نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

41. هوشيار معروف كاكامولا، **الاستثمارات و الأسواق المالية**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.

ثانيا- الرسائل و الأطروحات:

42. يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمارات في الجزائر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005.

43. غلا شبوط، **واقع الاستثمارات في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2002 – 2012**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، باتنة، 2013.

44. سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010.

45. نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و نقود، جامعة الجزائر، 2005.

46. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، أطروحة دكتوراه، **نقود و مالية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

47. هناء عبد الغفار السمرائي، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية و آثاره الاقتصادية على البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية إدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد العراق، 1999.

48. رجاء عزيز بندر العكيدي، **تقييم لمحددات و سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية**، رسالة ماجستير، اقتصاد، جامعة بغداد، 2000.

49. بلخياط جمال، **الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2003.

ثالثا- المجلات و الأبحاث:

50. أحمد زغدار، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، الجزائر، 2006.

51. حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

52. كرامة مروة و رايس حدة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، 2012.

53. أحمد زكريا ضياء، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، الشلف، 2005.

رابعا- الملتقيات:

54. هايل عبد المولى طشطوش، **البطالة المسببات و الآثار (رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج)، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة**، المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2013.

55. عبد الرحيم شيبي، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، بيروت، مارس 2009.

56. مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع تهيئة الاستثمار**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية الكلية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، أفريل 2004.

خامسا- التقارير:

57. التقرير السنوي للبنك الدولي.

سادسا- القوانين و المراسيم:

58. قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 1993/63.

59. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 180، الجزائر.

60. قانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

61. المادة 01 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادر بالجزائر في 22 أوت 2001.

62. قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، الجزائر.

سابعا- المواقع:

63. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018/06/07.

64. الديوان الوطني للإحصائيات، العمل و البطالة، 2018/06/07.

ثامنا- المراجع باللغة الأجنبية:

65. Michel Menry Bouhet, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau Monde, France, Pearson Education, 2005.

66. OECD, Third edition of the detailed ben chmark of Foreign, direct investment, France, 1999.